بسم الله الرحمن الرحيم

بحث مقدم إلي كلية الآداب لنيل درجة البكلاريوس في

علم النفس بعنوان :

دوافع السلوك الإجرامي

لدي عينة من قاطني السكن العشوائي بمنطقة مايو

إعداد الطالبان :

عبد الله حامد إبراهيم & عوض محمد مضوي

إشراف الدكتورة

أسماء سراج الدين فتح الرحمن

جامعة الخرطوم – كلية الآداب – قسم علم النفس

يونيو 2013م

الآيـــة

﴿ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ ﴾

صدق الله العظيم

المائدة الآية 32

الإهداء

إلى أمـــي وأبـــي

ظلال الرحمة والمودة وينابيع العطاء الثر

إلى أخـــواني وأخـــواتي

ترياق التواصل الوجداني ودفأ الانتماء الأخضر

وإلى أصــــــدقائي

أحمد وشاذلي وخضر وإلى كل من علمني حرفاً

عوض محمد مضوي

الإهـــداء

إلي أمي وأبي متعهما الله بالصحة والعافية

إلي أخواني وأخواتي لهم مني الاحترام والتقدير

إلي روح أبن عمي دكتور مهدي أحمد إبراهيم له الرحمة والمغفرة

إلي جامعة الخرطوم التي أضاءت طريقي في دروب العلم والمعرفة

إلي كل من يؤمن بأن العلم والأخلاق هما سبيلا المجد والتقدم

إلي شهدائنا الأبرار في وطننا العربي والإسلامي والأفريقي

إلي كل زملائي عبر المراحل التعليمية المختلفة

إليهم أهدي هذا البحث

عبد الله حامد إبراهيم

الشكر و العرفان

الشكر من قبل ومن بعد لله سبحانه و تعالي كما نتقدم بأسمى آيات الشكر للأستاذة / أسماء سراج الدين التي لم تبخل عليها بعلمها و توجيهاتها و نصائحها الغالية و التي تكبدت معنا المشاق حتى خرج البحث بهذه الصورة و نتقدم بالشكر إلي أسرة جامعة الخرطوم و إلي كل من أعاننا في كتابة هذا البحث أو بكلمة ساعدنا و إلي كل من علمنا حرفاً واحداً عبر كل المراحل الدراسية .

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلي معرفة دوافع السلوك الإجرامي لدي عينة من قاطني السكن العشوائي بمنطقة مايو ، تكونت عينة الدراسة من 60 فرداً من الذكور الإناث لمعرفة دوافع السلوك الإجرامي بمنطقة مايو .

قام الباحثان باستخدام المنهج الوصفي و استخدما الإختبارات الإحصائية الآتية :

1. اختبار "ت" للمجموعة الواحدة .
2. اختبار "ت" لعينتين مستقلتين .
3. معامل ارتباط اسبيرمان .
4. تحليل التباين الأحادي .

كما تم استخدام الاستبانة لجمع المعلومات لدي عينة من قاطني السكن العشوائي بمنطقة مايو و توصلت الدراسة إلي النتائج الآتية :

1. يتسم السلوك الإجرامي لدي عينة من قاطني السكن العشوائي بمنطقة مايو بالمتوسط عند مستوي الدلالة 0.05.
2. لا توجد فروق دالة إحصائياً تعزي إلي النوع لدي عينة من قاطني السكن العشوائي بمنطقة مايو .
3. لا توجد علاقة إرتباطية بين السلوك الإجرامي لدي عينة من قاطني السكن العشوائي بمنطقة مايو و المستوي التعليمي عند مستوي الدلالة 0.05.
4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لدي عينة من قاطني السكن العشوائي بمنطقة مايو تعزي إلي نوع الجريمة عند مستوي الدلالة 0.05.

EXTRACT

This study aimed to find out the motives of criminal behavior among a sample of slum dwellers area May, the study sample consisted of 60 male members of the females to see criminal behavior motivated area May.

The researchers using the descriptive approach and used the following statistical tests:

1. Test "T" for a single sample.
2. Test "T" for two independent samples.
3. Correlation coefficient Esperman.
4. ANOVA.

The questionnaire was used to collect information I have a sample of slum dwellers in May and reached the area to study the following results:

1. Characterized by criminal behavior among a sample of slum dwellers area May average at the 0.05 level of significance.
2. No statistically significant differences attributable to type a sample of slum dwellers area May.
3. There is no correlation between criminal behavior among a sample of slum dwellers area May and educational level at the 0.05 level of significance.
4. There are no statistically significant differences among a sample of slum dwellers area May due to the type of crime at the 0.05 level of significance.

فهـــرس الموضوعات

محتويات الجدول

الفصل الأول

المقـــــــــدمـــــة

الفصل الأول

المقدمة

مقدمة :

حين يجوع الإنسان بشكل دائم و مستمر لا يستطيع أن يفكر في أي شيء أخر عدا الطعام و في ذلك الوقت تكون فكرته عن الجنة لا تعدو كونها مكان يغص بالطعام على جميع أشكاله و ألوانه و بعد أن يحل مشكلة الطعام و يتوفر له في يشبع جوعه فإن ما يشغل باله بعد ذلك مسألة الإحساس بالأمان على شكل منزل أو وطن (كل إنسان غير مستقر يحلم بكوخ في البراري أو الريف تحوطه الزهور) إذا حل تلك المشكلة تصبح الاحتياجات الجنسية ملحة و هي ليست ببساطة إحساس بدني فقط فهي تتجاوز الإحساس البدني إلي دفئ المشاركة و الأمان و الانتماء و إذا تحقق أيضاً ذلك المستوي من الاحتياجات يظهر المستوي التالي من الاحتياجات و هو تحقيق أن يكون محبوباً و موضع إعجاب الآخرين و إشباع الاحتياجات إلي تحقيق الذات و التقدير من المحيطين به .

و من الواضح أنه إذا تحققت كل الاحتياجات السابقة وأشبعت فأن تحقيق الذات كإحتياجي تطور بلا عائق و بالرغم من أن أعلي البشر لا يصلون إلي ذلك المستوي من الاحتياجات فقد توصل " ماسلو " إلي أن أكثر لا يتجاوزون المستوي الرابع و أن تسلسل الاحتياجات كما وضعه ماسلو يتفق بشكل ما مع المراحل الزمنية لتطور الجريمة و حتي أوائل القرن التاسع عشر كانت أغلب الجرائم ترتكب بدافع مباشر من أجل البقاء و هو المستوي الأول من الاحتياجات كما أفترض ماسلو و إذا ربطنا التسلسل لمستوي الاحتياجات و فقدانها و عدم إشباعها مع سكان العشوائيات مما نجد إرتباط وثيق بين الجرائم مثل السرقة

و الاغتصاب و القتل و المخدرات و سكان تلك التي المناطق تفتقر إلي الاحتياجات الضرورية التي أكد عليها هرم ماسلو مما يؤكد أن الجرائم بنسبة أكبر تحدث نتيجة لعدم إشباع حاجات الإنسان الأساسية مما يجعله يفعل كل شيء من أجل إشباع حاجاته الأولية من أجل البقاء .

مشكلة البحث :

و تتمثل مشكلة البحث في الأتي :

1. هل توجد دوافع للسلوك الإجرامي بمنطقة مايو؟
2. ما هي السمة العامة للسلوك الإجرامي بمنطقة في منطقة مايو .
3. هل هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في دوافع السلوك الإجرامي تعزي إلي النوع في منطقة مايو .
4. هل هنالك علاقة إرتباطية بين دوافع السلوك الإجرامي بمنطقة مايو و المستوي التعليمي؟

أهمية البحث :

تتمثل لأهمية البحث في الأتي :

1. أصبحت المناطق العشوائية من مهددات الأمن القومي و الاجتماعي في كثير من الدول و خاصة النامية .
2. أضحي السكن العشوائي مستودعاً للجرائم بكافة إشكالها و أنواعها
3. تبصير الجهات الرسمية (الحكومية) للاهتمام بالمناطق العشوائية و تنميتها و تقديم كافة الخدمات الضرورية لها .

أهداف البحث :

تتمثل أهداف البحث في الأتي :

1. التعرف على دوافع السلوك الإجرامي في منطقة مايو .
2. معرفة السمة العامة للسلوك الإجرامي بمنطقة مايو .
3. الفروق النوعية في دوافع السلوك الإجرامي بين الذكور الإناث بمنطقة مايو .
4. التعرف على العلاقة الإرتباطية بين دوافع السلوك الإجرامي و المستوي التعليمي بمنطقة مايو .

فروض البحث :

تتمثل في الأتي :

1. يتسم السلوك الإجرامي بالارتفاع في منطقة مايو.
2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزي إلي النوع .
3. هنالك علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية بين السلوك الإجرامي لدي عينة من قاطني منطقة مايو و المستوي التعليمي .
4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين السلوك الإجرامي لدي عينة من قاطني منطقة مايو تعزي لنوع الجريمة .

حدود البحث :

الحدود المكانية : منطقة مايو محلية جبل أولياء ولاية الخرطوم.

الحدود الزمانية : يناير 2013م – يونيو 2013م .

مصطلحات البحث :

السلوك الإجرامي : السلوك الإجرامي أو الجريمة هي نوع من الخروج على قواعد السلوك التي يضعها المجتمع لأفراده . (الغول 2003).

السكن العشوائي : هو نمو مجتمعات أو إنشاء مباني لا تتماشي مع النسيج للمجتمعات التي تنمو بداخلها أو حولها و متعارضة مع الاتجاهات الطبيعية للنمو و الامتداد ، و هي مخالفة للقوانين المنظمة للعمران و غالباً ما يكون علي أطراف المدينة و هو غير مخطط و غير خاضع للتنظيم . (محمد عباس إبراهيم –2010م)

التعريف الإجرائي :

دوافع السلوك الإجرامي هي الدرجة التي تتم التحصل عليها بعد تطبيق مقياس دوافع السلوك الإجرامي .

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

الباب الثاني

الإطار النظري و الدراسات السابقة

المبحث الأول

تعريف السلوك الإجرامي

تعريف الإجرامي في اللغة :

من خلال دراسة التراث الإنساني في علم الإجرام لا يوجد تعريف محدد من هو المجرم حيث أنصبت كل الدراسات على السلوك الإجرامي دون أن تضع مفهوماً واضحاً و دقيقاً و محدداً عن من هو المجرم ؟ و قد ظهر أواخر القرن التاسع عشر اصطلاح الشخصية السايكوباتية علي يد (ركول) حين وصف هذه الشخصية بالميول الإجرامية و العدوانية و في عام 1930م استبدل هذا الاصطلاح باصطلاح أخر و هو الشخصية العصابية و يقصد بها الشخصية المريضة نفسياً و هنالك من يطلق علي المجرم بالشخصية المضادة للمجتمع (الغول 2003).

التعريف اللغوي للجريمة أو السلوك الإجرامي :

اللغة هي مصدر التفاهم بين البشر و كذلك هي مصدر التعامل بينهم و اللغة تعني المضامين المحددة للظاهرة التي يتم التعامل من خلالها حتي لا يكون هنالك إختلاف حول هذه الظاهرة في ماهياتها و مفهومها و قد عرفت الجريمة في اللغة بتعريفات محددة منها :

أ. يعرف القاموس المحيط السلوك الإجرامي بأنه مصدر جرم يجرم بمعني أذنب و هو مجرم و جريم و الفعل المرتكب أو المتروك جريمة و الجمع جرائم (بادي ،1958).

ب. أما المعجم الوسيط فيعرفه بأنها مصدر الفعل جرم يجرم و إجرام بمعني ارتكب جرماً و يقال عليهم و إليهم : جني جناية و تجرم و عليه أدعي عليه جرماً لم يفعله و الفعل المرتكب أو المتروك جريمة و الجمع جرائم (مصطفي و آخرون 2003 – الغول 2003).

ج. و كذلك يعرف المعجم الوسيط الصادر عن مجمع اللغة العربية سنة 1958 الجريمة بأنها كل أمر إيجابي أو سلبي يعاقب عليه القانون سواء أكان مخالفة أم جنحة أم جناية و الجريمة مفردها و جمعها جرائم (المعجم الوسيط 1958).

التعريف الشرعي للجريمة :

يري مصطفي الرافعي 1958م أن الشريعة هي الأحكام المنسوبة إلي شريعة الله في أحد صورتين :

الصورة الأولي : أن تكون مأخوذة من الله تعالي سبحانه و هي التي ورد نص القرآن الكريم أو ورد نص في السنة النبوية الشريفة .

الصورة الثانية : و هي التي تكون فيها احكام مستنبطة بطريقة الإجتهاد كالقضاء بالقرينة القاطعة قياس علي القضاء .و لقد ورد في القرآن الكريم لفظ جرم و جريمة و مجرم منها قوله تعالي : (إِنَّ الَّذِينَ أَجْرَمُوا كَانُوا مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا يَضْحَكُونَ) المطففين الآية 29 و كذلك قولة تعالي :(فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْمُجْرِمُونَ) سورة يونس الآية 17 .

التعريف القانوني للجريمة :

و قد أخذت القاعدة القانونية لا جريمة و لا عقوبة إلا بنص القانون من مبدأ الشريعة حيث هذه القاعدة لم تعرف الا في أعقاب القرن الثامن عشر الميلادي حيث أدخلت في التشريع الفرنسي كنتيجة من نتائج الثورة الفرنسية و قد ورددت لأول مرة في إعلان حقوق الإنسان و المواطن الفرنسي الصادر سنة 1789م و قد سبق الإسلام انطلاقة هذه القاعدة بقرون عديدة حيث ورد في قوله تعالي (وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ) المائدة الآية. 49 هذه الآية نزلت على الرسول صلي الله عليه وسلم حينما أتاه أحبار اليهود ليفتنوه عن دينه و أخبروه أنهم أسياد قومهم و أن بينهم و بين قومهم خصومة وطلبوا من الرسول صلي الله عليه و سلم أن يحاكم بينهم و يقضي لهم لا لبني قومهم حتى يدخلوا في دين الإسلام و يتبعهم قومهم فرفض الرسول صلي الله عليه وسلم و ذلك (أبن كثير 1993).

التعريفات النفسية و الاجتماعية للجريمة :

تعددت و تنوعت المدارس الفكرية و الاجتماعية للجريمة التي تدرس ظاهرة الجريمة من خلال المعطيات البيئية و الاجتماعية و النفسية ووفقاً لهذه المعطيات أهم البعض بدراسة الجريمة من خلال الظروف البيئة و حركة التفاعل الاجتماعي داخل البيئة ذاتها و البعض الأخر أهتم بالمعطيات البيولوجية و النفسية و أثرها في تشكيل السلوك الإجرامي للإنسان ، أما البعض الأخر فقد أهتم بهذه الظواهر مجتمعه و بذلك اختلفت التعريفات وفقاً للمنظور الذي يتناول ظاهرة الجريمة .

يعرف هاربت ديفيد وسميز الجريمة بأنها شكل من أشكال السلوك الإنحرافي يهدف إلي إفساد النظام القائم .(الغول 2003) كما أن علماء علم النفس ينظرون إلي السلوك الإجرامي على أنه سلوك مضاد للمجتمع و بالتالي فأن السلوك الإجرامي ما هو إلا نوع من السلوك الشاذ المرضي يحتاج إلي علاج كما تحتاج الأمراض العقلية إلي علاج و الرعاية (العيسوي 1978م).

و تري سامية الساعاتي (1983م) أن الجريمة هي نوع من الخروج على قواعد السلوك التي يضعها المجتمع لأفراده كما أورد كل من ماتن هايسل و لويس يابلونسكي اتجاهات مختلفة في تعريف الجريمة و منها أن الجريمة تشتمل علي كافة أشكال السلوك التي تقر بالمجتمع و الأفعال التي ....معايير هذا المجتمع (الغول 2003م).

بينما يعرف عبد الرحمن العيسوي الجريمة بأنها الجرأة على مخالفة قواعد المجتمع وارتكاب الجريمة (الغول 2003م) .

أما راميس بنهام 1993م يعرف الجريمة بأنها إشباع لغريزة إنسان بطريقة شاذة لا يسلكه الرجل العادي حين يشبع الغريزة نفسها ، التي تنتاب مرتكبي الجريمة في لحظة ارتكابها بالذات و هو يرد ارتكاب الجريمة إلي العناصر التالية:

1. أنها إشباع لغريزة إنسان.
2. أن هذا الإشباع شرط أن يتصف بالشذوذ .
3. أن هنالك أحوال شاذة انتابت مرتكبي الجريمة وقت حدوثها .
4. أن هذا السلوك الشاذ لا يسلكه الرجل العادي . (الغول 2003م)

من خلال التعريفات التي تقدمت الاجتماعية و النفسية نري لأنها تختلف و تتباين فيما بينها باختلاف القيم الاجتماعية داخل المجتمع و كذلك اختلاف الثقافة و اختلاف مصالح الجماعة . و هي تعريفات نسبية و لا تتفق بالعمومية و الشمول و ذلك لصعوبة توحيد السنن و المعايير الاجتماعية كما أنها تعريفات تتغير بتغير المفهوم نفسه من مكان لأخر و من مجتمع لأخر و كذلك من زمن لأخر و أغلبها يكون مرتباً بالنصوص القانونية المدونة التي يرتضيها مجتمع ما شرعاً له و تعبيراً عن قيمه و مبادئه منسجماً مع التطور الحضاري و الثقافي و نري من الأولي تعريف الجريمة في غير الأغراض البحثية و العلمية الأخذ بكافة تلك التعريفات وصولاً إلي تعريف محدد وجامع لهذه التعريفات يصلح لكل زمان و مكان (الغول 2003م).

تاريخ علم الإجرام و مدارسه :

يمتد تاريخ علم الإجرام إلي مراحل سحيقة في القدم من تاريخ البشرية إذ أنه مرتبط بتاريخ الإنسان ووجوده على سطح هذه البسيطة وارتباطه مع الآخرين أبناء جنسه في حياه بشرية مشتركة و لكن من الصعوبة بمكان القول أن علم الإجرام منذ تلك العصور الغابرة كان يأخذ الشكل المتعارف عليه اليوم لاسيما أنه يهدف في المقام الأول و الأخير إلي مكافحة الجريمة و قطع دابرها و من الثابت أن الجريمة وجدت و ترعرعت مع المجتمعات البشرية و كانت تتطور مع تطور الإنسان نفسه و تقدمه و لم يتبلور كعلم له أصوله وأطره إلا في العصر الحديث عندما أخذ الطابع العلمي كأسلوب للعمل و لذلك نجد أن كثيراً من الفقهاء عندما يحاولون أن يؤرخوا لهذا العلم يفرقون بين عنصرين **الأول** ما قبل ظهور المدرسة الوضعية و **الثاني** بعد ظهورها أي بعد استخدام الأسلوب العلمي في البحث و الدراسة ونحن بدورنا سوف نتناول الأمر علي نفس النسق و الأسلوب (إبراهيم 2010م).

مرحلة ما قبل المرحلة المدرسة الوصفية :

تميزت العصور القديمة بفلسفتها الخاصة نحو تفسير الظاهرة الإجرامية علي أساس فلسفي وديني تدور أن الشيطان يستقر و يتخذ من جسد الجناه من البشر مكاناً و مقر وبالتالي مسرحاً لنزواته المنتنئية و ساويسه الشريرة و بالتالي يطلق المجتمع على هذا الإنسان مجرماً .

و من كتابات فقهاء الإغريق (اليونان) القدماء مثال أبو قراط و سقراط و إفلاطون و الأخير الذي اعتبر الجريمة رمزاً لمرض نفسي له مصادر ثلاثة هي الانفعالات كالحسد و الغيرة و الطمع و الغضب و البحث عن اللذة و الجهل .

الفيلسوف (ريليورتا) ظهر مؤلفه الشهير تحت عنوان (علم الإجرام) في عام 1586م و أهتم في دراسته بالتركيز علي الربط ما بين الملامح الخلقية في الوجه و الجبهه و العينين و الأنف ...الخ.

مرحلة المدرسة الوصفية :

شهد الربع الأخير من القرن التاسع عشر الميلادي المدرسة الوضعية الإيطالية و التي كان لها دور رائداً وواضحاً في مجال الدراسات الإجرامية المؤسسة علي المنهجية و كان لقطبها الطبيب لمبروز الفعل الأكبر في شهرتها و رواج صيتها إذ أهتم في دراساته بالأسلوب التجريبي في تحليل و دراسة شخصية المجرم فأصدر كتابه الأول الإنسان المجرم و الذي حول الربط فيه ما بين المجرم و الإنسان الأول علي أساس أن المجرم في نظره يختلف عن الإنسان العادي السوي من حيث التكوين النفسي و الخلقي ووظائف الأعضاء لديه و بالتالي لا يستطيع هذا الإنسان أن يتعامل و يتفاعل مع المجتمع كالأطراف الأخري

السوية و تبني لمبروز فكرة المجرم بالميلاد و الذي في نظره سيشكل خطورة على المجتمع كما أهتم بتقسيم المجرمين إلي مجموعات و طبقاً للعيوب الخلقية و النواقص الجسمانية التي تلحق بهم و بذلك قد يكون قد قدم خدمة جليله لعلم (الإنثربولوجيا)علم الإنسان إلا أنه من الجهة الأخرى يعاب عليه أن ركز على شخصية المجرم مما جعله مما جعله يهمل الناحية الاجتماعية و التي لا يستطيع أحد أن يغفل دورها في التأثير علي المجرم من حيث نفسيته و طباعه و ضعف وقوة الشخصية.

مدارس علم الإجرام

أولاً : المدرسة التقليدية :

المدرسة التقليدية أو النظرية الكلاسيكية أو التقليدية أو المدرسة التقليدية الأولي نشأت حوالي عام 1764م ترعرعت في بريطانيا خلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر و من هنالك تزامنت و انتشرت في معظم أنحاء القارة الأوربية ثم أمريكا ، قامت هذه المدرسة أساساً كرد فعل مضاد للكنيسة في تلك الحقبة من الزمن و ضد أسلوب الكنيسة فيما يختص بالمحاكم الكنيسية حيث كان للقضاء مطلق الحرية في تحديد العقوبة .

المدرسة التقليدية تدور أفكارها حول محور فكرة اللذة النفسية أو ما يسمي بعلم النفس ألإسعادي و بكل المعايير العلمية و تعد هذه المدرسة أذا نظرنا إليها من خلال الحقبة التاريخية التي ظهرت فيها نجدها شكلت طفرة في الفكر القانوني . إذا أنها طرحت انتبذت فكرة وسوسة الشياطين و القوي الخارقة على أساس أنها السبب الكامن وراء اقتراف الجريمة و رأت أن الجريمة مردها العقل البشري (حمو 2010م).

ثانياً المدرسة الجغرافية :

المدرسة الجغرافية أو مدرسة الخرائط تقوم فكرتها و فلسفتها حول أن بعض الشعوب يرتكب قدراً من الجرائم أكثر من غيرها و إذا نظرنا إلي الموضوع من زاوية أضيق نطاقاً و درسنا أمر الجريمة لدي أمه واحد نجد هنالك اختلاف في درجات إحصائيات الجرائم المقترفة من إقليم للأخر و لابد من الاعتراف بأن هنالك اختلاف مردها الجنس و النوع و العرف و الطبقة الاجتماعية و عليه لأبد من معرفة الأسباب وأثرها الكامن وراء الجريمة .

و سيطرت على فلسفة المدرسة الجغرافية فكرة أن الجريمة ترتبط ارتباط وثيق الصلة و فكاك منه بين المكان أو الموقع الجغرافي أو السبب الاجتماعي و حاولوا أن يقوموا بالتركيز في دراستهم علي توزيع الجريمة لتشمل هذين العنصرين و في نظرهم أن الجريمة بنت الضرورة الاجتماعية و نتاجها الطبيعي و لقد انتشرت أفكار هذه المدرسة في أوربا خاصة بريطانيا و ألمانيا في الحقبة الزمنية ما بين (1830 – 1880 م)(حمو 2010م).

ثالثاً: الوضعية الإيطالية :

و هي من دهر من الزمان يفصل مابين كل العلماء سندار دي بيكاريا و سييزار لمبروز هذه الفترة الزمنية مكنت للأخير عندما طرح فكره القانوني أن ظهر أكثر ضخامة و عمقاً أو بعبارة أخري اعتبر ثورة حضارية في عصر أصبح المنطق و الدراسات الأولية المنهجية و دراسة الطب من خلال الممارسة و و التطبيق و استخدام العلوم التجريبية . أن الإجابة على الأسئلة القديمة الحائرة إلي أي نوع من أنواع المخلوقات ينتمي الإنسان أصبح

من اليسير الإجابة عليه بمنطقة مقبولة و متمشية مع الخطوط الأساسية للعلوم الموضوعية . (حمو 2010م)

العالم سيزار لمبروزو وضع .تميز للمجرم عن غير من بني البشر من أبن البشر الجسمانية و كانت تلك الجزئية تشكل جزء هام من نظريته في المراحل الأولي .

أولاً المحرم بالفطرة أو الميراث أو الولادة أو الإنسان المجرم من ناحية تاريخية بحته نستعرض في هذه المقام والموضع بعض السمات الجسمانية العفوية التي كانت من خلالها يري لمبروز أنها تعكس و تقوي خطورة و انحطاط الشخص أو الإنسان الذي يعد مجرماً بالفطرة أو الميداث في نظره يري الأتي:

1. عدم تماثل في حجم الرأس وشكله و هذا يعود إلي الأصل .
2. عدم انتظام شكل الوجه (الجمجمة)
3. ضخامة الفكس و بروز عظام الوجنتين .
4. العينان منظرهما غير طبيعي.
5. الأذن حجمها غير طبيعي .
6. الأنف معوجة أو يتمتع بأنف أفني .
7. الشفتين تمتازان بامتلائهما .
8. ترهل بالوجنتين إلي الذي يشابه الأكياس .
9. شذوذ و عدم انتظام في تركيب سقف التجويف ألفمي و الفكين .
10. شذوذ و عدم أتساق و انتظام تركيب فك (طقم) الأسنان و ضخامته و طوله أقعره مع الفلطحة كما لدي الحيوانات الثدية (حمو 2010م).

أنواع الجرائم

من خلال التعريفات السابقة للجريمة يتبين مدي الخلاف فما بينهما و لم تستطيع أي من هذه التعريفات الوصول إلي تعريف محدد لماهية الجريمة و يصلح لكل زمان و مكان إلا أن التعريفات القانونية و هي ما يسمي (بالقانون الوضعي) تهدف إلي تنظيم سلوك الأفراد و حفظ النظام و تحقيق الاستقرار في المجتمع .

خصائص القانون الوضعي في نظرته للجريمة و السلوك الإجرامي :

1. **بالنسبة للزمان و المكان** : تختلف الجريمة باختلاف الزمان و المكان فالفعل الذي يشكل جريمة بالأمس قد لا يشكل كذلك اليوم و ما هو جريمة في بلد ما قد لا يكون جريمة في بلد أخر (عبد القادر عودة 1989م).
2. **التطورية** : تتطور الجريمة باختلاف المجتمعات و الانتقال من المجتمعات البسيطة إلي حالة من التعقيد في المجتمعات الدينية .
3. **الخصوصية الثقافية** : أي الارتباط بجامعة ثقافية دون غيرها و التأثر بما في هذه الثقافة أو غيرها من قيم وعادات و تقاليد.
4. **القابلية للتغير** : و هذا يعني عدم الثبات وإمكانية التبدل و التحول وفقاً للمستجدات التي تطرأ.

و قد قسم قانون العقوبات إلي التالي :

1. **الجنايات** : و هي الجرائم الخطيرة و الكبرى كالقتل .
2. **الجنح** : و هي الأقل جسامة و أمثلتها السرقة .
3. **المخالفات** : و هي الجرائم الصغيرة و من أمثلتها وضع المخالفات في الطرق .

الجريمة تختلف و تتنوع باختلاف المنظور الذي تراها من خلاله و لذلك فهنالك التقسيم و التصنيف المبني علي جسامة العقوبة أو المبني علي القصد الجنائي .

و سوف نتناول هذه التقسيمات بشيء من التوضيح وفق الأتي :

1. التقسيم المبني علي جسامة العقوبة و يشتمل علي :

أ. جرائم الحدود :

و هي الجرائم المعاقب عليها بحد و الحد لغة هو المنع و يطلق علي الذنب و فيه قوله تعالي : (..... تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا......) البقرة الآية 187 ، و الحد شرعاً هو العقوبة المقدرة حقاً لله تعالي كما ذكر القرآن الكريم فقال تعالي: (وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ) النساء الآية 14 ، و هذا يعني بأنها محددة و معينة فليس لها حد أدني و لا حد أعلي كما أنها لا تقبل الإسقاط لا من الأفراد و من الجماعات حيث أنها حق الله فلا تتغير بنظرة المجتمع إليها بتغير الزمان و المكان.(عودة 1989م).

ب.جرائم القصاص و الدية :

هي الجرائم التي يعاقب عليها بقصاص أو دية و القصاص والدية لأفراد هو واحد فليس حداً علي أدني بينهما كما أنها حق لأفراد هذا يعني أن المجني عليه له الحق أن يعفو إذا شاء فإذا عفا أسقط العفو العقوبة العفو عنها .(عروة 1998م).

و التحديد في القصاص يقضي الثأر وما يتبعه من ظلم كما أن التحديد لا يعني المماثلة في العدوان و أنما يعني العقوبة أو الدية كما أنه أمر يناسب طبيعة الجريمة و يعمل علي تهدئه نفوس المجني عليهم و أوليائهم (عبد الرحيم صدقي).

و جرائم القصاص و الدية هي خمس جرائم :

1. القتل العمد
2. القتل شبه العمد
3. القتل الخطأ
4. الجناية علي دون النفس عمداً
5. الجناية علي النفس خطأ

ج. جرائم التعزير:

هي التي يعاقب علها بعقوبة أو أكثر من عقوبات التأديب و جرائم التعزير تم تحديد جزء منها من طرف الشريعة و البعض الأخر لولي الأمر تحديده و تمديد العقوبة المقدرة له حسب مصلحة المجتمع في أي زمان و مكان بما يلائم ظروف المجرم و ظروف ملابسات الجريمة حيث يبين مقدرة المجرم .و جرائم التعزير غير محدودة كما أنه ليس في الإمكان تحديدها إلا أن الشريعة نصت على بعض منها باعتبارها تكون جريمة في أي زمان و مكان ومنها الربا و خيانة الأمانة و الرشوة و ترك لولي الأمر حق التشريع في هذه الجرائم حتي يتمكن من تنظم الجماعة و المحافظة علي مصالحها وفقاً للظروف الطارئة داخل المجتمع .

2. تقسم الجرائم من حيث القصد الجنائي :

تقسم الجرائم من حيث القصد الجنائي للمجرم إلي جرائم عمدية و أخري غير عمدية .

أ. الجرائم العمدية :

و هي الجرائم التي يتعمد فيها إتيان الفعل المنصوص علي تحريمه في القانون أو المحرم شرعاً مع علمه بذلك التحريم و يشترط في العمد تعمد النتيجة المترتبة عليه إذا كانت النتيجة المترتبة على الفعل غير متعمدة فهي شبه العمد .

ب. الجرائم غير العمدية :

و هي الجرائم التي لا يتعمد الجاني فها إتيان الفعل المحرم شرعاً أو المجرم قانوناً و لكن يقع الفعل نتيجة خطأ منه و الخطأ في الشريعة نوعان خطأ متولد و خطأ غير متولد و هو يتفق مع القوانين الوضعية حيث تقسم الجرائم غير العمدية إلي نوعين :

النوع الأول : و هو ما يقصد الجاني فيها إتيان الفعل دون النتيجة التي أدي إليها الفعل والخطأ قد يكون نفس الفعل أو يكون الخطأ في صنفه و هذا الفعل يكون صادراً عن الفاعل من فعل مباح أو من فعل أتاه الفاعل يعتقد أنه مباح (عودة 1998م).

النوع الثاني : ما لا يقصد فيه الجاني الفعل و لا النتيجة و لكن يقع الفعل نتيجة الإهمال أو عدم الاحتياط و هو أما يكون خطأ مباشر فيقع من المخطئ مباشرة دون وساطة كما لو انقلبت الآم و هي قائمة على علي طفلها فقتله و أما يكون خطأ غير مباشر عن طريق التسبب : وهو كمن وضع سم في رغيف ليقتل كلباً مسعوراً فجاء جائع و أكل الخبز فمات .

4. تقسيم الجرائم حسب وقت ارتكابها :

و تنقسم إلي جرائم متلبس بها و جرائم غير كتلبس لها :

جرائم ملتبس بها : و هي الجرائم التي تكشف وقت ارتكابها أو عقب ارتكابها مباشر أو بعد برهة يسيره و قد عرفت القوانين الوضعية بأن مشاهدة الجان متلبس بالجناية و هي رويته حال ارتكابها أو عقب ارتكابها ببرهة يسيره و يعتبر الجاني الجاني متلبساً الجريمة إذا تتبعه من وقعت عليه الجناية عقب وقوعها أو تتبعه العامة بالصياح (عودة ، 1998م).

5. تنقسم الجرائم إلي جرائم إيجابية و سلبية :

يقصد بذلك الفعل المرتكب عما إذا ارتكب بطريقة الإيجاب أو الطريق السلبي و هو وقف التشريع الإسلامي أما فعل مأمور به أو منهي عنه و **الجرائم الإيجابية** تتكون من القيام الانفعالي المنهي عنها كالسرقة و الزنا و كذلك القتل و هي أكثر الجرائم انتشارا .

أما **الجرائم السلبية** فهي الامتناع عن القيام بأفعال المأمور بها كمد يد المساعدة و الامتناع عن الشهادة و هي أقل الجرائم وقوعاً .

6. تقسم الجرائم بحسب كيفية ارتكابها :

و هي تنقسم إلي جرائم بسيطة و اعتيادية :

1. **الجرائم البسيطة** : هي التي تتكون من فعل واحد فقط كالسرقة و تكون الجريمة البسيطة أما مؤقتة أو مستمرة كشرب الخمر .
2. **الجرائم الاعتيادية** : و هي الجرائم التي يتكرر فيها وقوع الفعل حيث الفعل بذاته لا يعتبر جريمة و لكن الاستمرار في تكرار الفعل هو يعبر عنه بالجريمة الاعتيادية .

7. الجرائم المؤقتة و الجرائم غير المؤقتة:

أ. **الجرائم المؤقتة** : و هي التي تتكون فيها من فعل أو امتناع عن فعل في وقت محدد و لا يستغرق وقوعها أكثر من وقت محدد مثل جريمة السرقة .

ب. **الجرائم الغير مؤقتة** : من فعل أو امتناع عن فعل قابل للاستمرار و التجدد فيستغرق وقوعها كل الوقت الذي تتمدد فيها أو تستمر و هي لا تنهي إلا بانتهاء حالة التحديد و لاستمرار كحالة السرقة من منزل علي مراحل (عودة 1998م).

الأمراض النفسية و العقلية وأثرها في ارتكاب الجريمة :

الشخصية المتكاملة ما يعبر عنها بالشخصية السوية تتضمن وحدة متناسقة متكاملة في جميع العناصر التي تتكون منها أما الشخصية غير المتكاملة و التي تعبر عنها بالشخصية غير المتكاملة و التي يعبر عنها بالشخصية غير السوية و يعتريها التفكك و الاضطراب فتتعرض للتصدع و الانحلال أن امتلاك الشخصية يختلف باختلاف درجة تفكك عناصرها و تختلف الانحرافات من بسيطة التي لا تثير مشكلات سلوكية كبيرة إلي الانحرافات التي تبلغ درجة كبيرة من الخطورة. وهذه تؤدي الاضطرابات نفسية و إلي اضطرابات نفسيه و جسمية أو اضطرابات عقلية و يحدد الطب العقلي الطائفة الأولي من هذه الاضطرابات (الاضطرابات العصابية) كما يطلق على طائفة الاضطرابات نفسية جسمية (الأمراض السيكوسوماتية) أما الطائفة الأخري فهي طائفة الاضطرابات العقلية فيطلق عليها (الأمراض الذهانية و الأمراض العقلية (عزت 1965).

التأخر العقلي و الجريمة :

هو ما يعرف بأسماء متنوعة كالخبل و الضعف العقلي و دون السوية العقلية و قد عرف التخلف العقلي بصورة تقليدية علي أساس المستوي العقلي كما صنف إلي فئات فرعية من حيث درجة التخلف و هي :

أ. التخلف البسيط يكون ما بين 50 – 55 أعلي
ب. التخلف العقلي المتوسط و يكون مستوي الذكاء 35– 40 – 50 – 55 أعلي).
ج. التخلف العقلي الشديد و مستوي الذكاء فيه يكون مابين 20 – 25– 35– 40)
د. التخلف العقلي الشديد جداً : مستوي الذكاء فيه يكون بين 20أو 25)

أن أبرز الفرضيات الشائعة التي تصاحب تطور البحث العلمي في بسبب الجريمة تلك التي تناولت موضوع الذكاء أو القدرات العقلية و قد ساعدت بعض الفرضيات على تسير مهمة تفسير المجرمين و غير المجرمين حيث أن الأشخاص المجرمين يتميزون بذكاء يقل في شبيهه عن سواهم من غير المجرمين و قد قامت دراسات علي بعض الفرضيات الاساسية التي تفترض بأن المجرمين متخلفون عقلياً (عدنان الدوري 1984م ص 182).

الذهان و الجريمة :

أن الذهان كما يوحي أسمه يخص الذهن و يعتبره من الناحية الاجتماعية مرضاً شديداً الوطأة على من يصيبه يمنع أن يكون له بالآخرين علاقة و تنهي أي توافق وظيفي اجتماعي أو جنسي له كما يري أن الذهان يمكن أن تعتريه عوامل عضوية أو عوامل نفسية و هو يعني انفراط عقد الشخصية فلا تقوم بوظائفها من إدراك وذاكرة وحكم و حركة كما لا يعني الذهاني أنه مريض وإنما هو فاقد الإستبصار (الحنفي 1995).

و هذا ما يتفق مع ما أوردة عدنان الدوري 1984 حيث يري أن الذهاني شخص قطع صلته بالواقع من خلال هلاوسه الأوهام و هي مدركات حسية خاطئة لا يدري شيئاً في الواقع إلا من خلال تقدم نلاحظ أن الأداء السابقة من حيث الأغراض و الأسباب المؤية إلي الذهان تتفق وما جاء في الدليل التشخيصي والإحصائي الأمريكي (DSM-IV) حيث أشار هذا التصنيف إلي أنواع المختلفة لأمراض الذهانية و منها ذهان المرح و الاكتئاب و ما هو ما يعرف بالذهان الدوري : و هو عبارة عن اضطراب وظيفي تنتاب المريض فيه حالات متعاقبة من الاهتياج أو الهوس دون سبب ظاهر حيث تزداد حيوية المريض و تزيد انفعالاته و قد قلب هذا النشاط الزائد إلي عدوان .

ويشير الدوري 1984م إلي أن بحوث طب الأمراض العقلية تكاد تمدنا بفرضيات عملية جديدة ذات طبيعة خاصة فالذهان أن وجد لدي بعض المجرمين فأكثر هذا لا يعني أن جرائمهم ناشئة عن الذهان نفسه حين أثبت العام سلزمان أن الظروف الاجتماعية التي تنشأ فيها المجرمون و الأسوياء تكاد تتساوي فيما بينهما .

مرض الذهان بشكل اضطراب خطيراً في الشخصية يمكن أن يتحول إلي سلوك عدواني و اعتداد على غير و الذهان لا يعد بأي حال من الأحوال هو السبب في الجريمة و تؤكد ذلك البحوث الطبية على التي قامت في السجون الأمريكية التي أثبتت أن سمة الذهان لا تتجاوز بين المجرمين 5% و غالباً ما تهبط إلي 1% تفرد وجود علاقة سببه أو وظيفية بين الاثنين (زهران 1978م)

الشخصية السكوباتية :

الاضطراب السكوباتي من الأمراض الشخصية الذي لا يجد الآن بين علماء النفس و الطب العقلي تعريفاً دقيقاً يحدد وصفه و سماته بين الاضطرابات الذهانية العصابية أو اضطرابات الخلق و عليه تصنف السيكوباتية غالباً لمرض أو اضطراب في الشخصية قائم بذاته لا يندرج تحت التصنيفات الذهانية لأنها تخلو من علامات الذهان الجوهرية كالهلاوس و الهذاءات و كذلك لا تندرج السيكوباتية ضمن العصاب لأن صرعات العصابي تتم غالباً وبينه وبين نفسه و ينتزع إلي شقاء نفسه بما يتحمله من قلق و توترات فيما ينزع السيكوباتي إلي شقاء غيره و حل صراعاته عن طريق الواقع و السلوك الاجتماعي .

يعتبر مصطلح السكوباتي أو الشخصية السيكوباتية من أكثر المفاهيم العملية غموضاً إذ هي ما زالت حتى الآن تجابه كل الباحثين في علم الإجرامي أو علم النفس الجنائي أو في مجال الطب النفسي أو علم النفس العلاجي و قد ترجع الصعوبة إلي عدم وجود أغراض ثابتة للشخصية السكوباتية .(الدوري 1984).

لقد ظهر في أواخر القرن التاسع عشر اصطلاح الشخصية السيكوباتية هلي يد كوك (Koch) لكي يشير إلي المرضي الذين لا يمكن تصنيفهم ضمن أي فئة من الفئات المرض العقلي و هو يقصد بذلك تلك الشخصية تتصف بالميول الإجرامية و العدوانية و نزعات الانتقام و يضعف الضمير و الخلق و عدم الشعور بالذنب.

و هذا كما يوجد أنواع متعددة للشخصية السكوباتية :

1. **السيكوباتية العدوانية** : و هي شخصية سهلة الاستثارة و قد تأخذ الاستجابة أحد أشكال التزمر الإحباط .

2. **السيكوباتية المبدعة** : و هي تتصف بالإضافة الي تسميتها السكوباتية عدم الرضا الدائم بحمل بالفعل و الرغبة المستمرة في الاعتماد على نفسه في التفوق و الإبداع العيسوي ، 1997).حيث أثبتت الدراسات أن 98% من مجموع السجناء يعانون من السيكوباتية بينما قرر أطباء آخرون أن نسبة السكوباتية 5% من خلال ما قام به كاسو لبحث العلاقة بين الجريمة و السيكوباتية (عدنان الدوري 1994م).

الانحرافات في الجانب الانفعالي – الاجتماعي :

تتضمن :

1. **الاضطرابات الانفعالية** و أساسها الاحباطات و الصراعات النفسية و تشمل الاضطرابات النفسية (العصاب) و العصاب هو اضطراب انفعالي من نوع معين ناتج عصيان انفعالي في داخل الفرد (أحمد سعيد جلال 1982م)

قد يؤدي هذا الصراع إلي الكبت وأعراض العصاب المختلفة التي منها المخاوف المرضية كالخوف من الحيوانات و الظلام أو الأماكن المرتفعة أو الضيقة والوساوس و السلوك القهري و الاضطرابات العقلية (الذهان) و منها الفصام و الإكتئاب الذهاني كما تشمل هذه الفئة الاضطرابات النفسجسمية و هي اضطرابات تعبر عن التداخل و التفاعل بين الوظائف السيكولوجية و الوظائف الفسيولوجية إذ تؤدي فيها الضغوط الانفعالية و الصراعات النفسية و القلق الذي يعانيه الفرد إلي تبدلات عضوية و أغراض جسمية مرضية عضوية واغراض قسمة مرضية كما هو الحال في قرحة المعدة و الربو الشعبي و الإمساك المزمن و ضعط الدم و العقم و الصداع النصفي .

2. **الاضطرابات الاجتماعية** : تسمل جميع أنواع سوء التوافق التي تتعارض مع القواعد و المعايير الأخلاقية والاجتماعية و منها العنف و التعذيب و السلوك الإجرامي و جناح الأحداث ومدمني المخدرات(جلال 2007م).

الاضطرابات الجنسية :

1. **الشذوذ الجنسي**: و هو الميل الجنسي إلي أفراد من نفس الجنس كميل الرجل للرجل و المرأة إلي المرأة .
2. **السادية** : وهو نوع من الانحراف الجنسي يتميز في الحصول علي اللذة الجنسية من القسوة علي الناس وإيلامهم و هذا اللفظ أشتق من المركيزدي ساد و هو أحد الكتاب الفرنسيين أشتهر بتصويره لشخصيات منحرفة تحصل على اللذة من تعذيب الناس .
3. **الماسوشية أو المازوخية**: وهي الحصول علي اللذة الجنسية من الإحساس بالألم والقسوة التي تقع علي الفرد المصاب بهذا الإضطراب.
4. **الخيششيه** وهو التعلق الجنسي بأدوات ومتعلقات وأعراض الجنس الأخر وهو تكرار استخدام أشياء لست بها حياة للحصول علي إثارة جنسية إلا إذا كان الشي مخصصاً للإثارة الجنسية مثل ملابس النساء .(جلال 2007م)

علاقة السلالة بالظاهرة الإجرامية :

العلاقة بين السلالة والظاهرة الإجرامية كانت ولا زالت محل دراسات علم الإجرام سيما نحو الحصول علي إجابة شافية الانتماء إلي سلالة معينة يكفي ليقودنا الي نمط ونوع معين من الإجرام كما يجب ألا يغيب علي البال أنه لا توجد سلالة منزهه عن ارتكاب الجريمة واخري ارتبطت بها سلالة معينة و من السلالات فيها الخير والشر والإجرام كما

هو معلوم وثابت إن كل المجتمعات البشرية لديها قيمها الأخلاقية التي تحافظ عليها وتعاقب من السلالة المعينة غير مقبولا وتمر تلك الأفعال في نظر المجتمع المعيب المحدد من السلالة المعينة غير مقبولا وهذا ما دفع بالكثير من الباحثين في القرن المنصرم الي القول بأن الزنوج في أمريكا كسلالة يتميزون بالفطرة بارتفاع محلات الجريمة عن السلالة البيضاء وتستطيع أن تقول بأن السلالة ليست عامل من عوامل الإجرام بقدر ما هي تحدد لنا نوع الإجرام وأسلوبه ومقداره (العيسوي1978م)

تأثير السلالة علي الظاهرة الإجرامية :

ما دومنا قد توصلنا إلي أن الإجرام متواجد بنسب متفاوته في كلا السلالات البشرية وعليه هنالك سبب لتحديد مثل هذا لأبد علي كمية الإجرام ونوعه :

أولا. المقارنة بين إجرام السلالات في النطاق العالمي دراسة إجرام السلالات التي تعتبر منتشرة في دول مختلفة أو علي الصعيد العالمي الهدف من وراء استخدام هذا الأسلوب هو السعي نحو إجراء دراسة مقارنة منبسقة ومستخلصة من الإحصاءات القومية للجرائم في مجموعة الدول وأخذ كل نوع من أنوع الجرائم كالقتل والسرقة والاغتصاب ومعرفة ارتكابها من ناحية حسابية تم عرض هذه المعلومة علي السلالات التي تقطن الدول لمعرفة مقدار إجرام كل منها من حيث الكم الكلي والنوعي وتوصل الباحثون أن هذا الأسلوب لم يحقق المرجو منه ولم تكن نتائجه حاسمة محددة العيسوي(1978م).

الإجراءات الوقائية من الأمراض الاجتماعية :

1. اتخاذ كافة التدابير الوقائية اللازمة في إطار الأسرة و المدرسة و المؤسسات الاجتماعية المختلفة و الاهتمام بوسائل رفع المستوي المعيشة و برامج التوعية و ذلك لتفادي أنواع الأمراض الاجتماعية .
2. التنبؤ المبكر بالانحراف و تحديد القابلين أو المعرضين للانحراف باستخدام مقاييس القابلية للانحراف السلوكي حين يمكن اتخاذ الإجراءات الوقائية لعدم تفاقم المشكلة .
3. توجيه الوالدين للأطفال في إطار عجلة التطبيع الاجتماعي و معاملة المراهقين بوعي و مساعدتهم لتخطي هذه المرحلة .
4. تزوير الفرد بعدد متنوع من الخبرات وأوجه النشاط البناء حتي يستطيع أن يحقق بعض النجاح و تجنب الفشل .
5. فهم طاقات الفرد و مساعديه في التعرف على قدراته الاجتماعية والانفعالية و العقلية و تقبل معوقاته و عاهاته (إذا وجدت) .
6. توفير الفرص المواتية للنمو الانفعالي البادي و السلوك الانفعالي العادي و تقبل بعض هفوات السلوك دون عقاب .

باختصار يمكن القول أن مفهوم السلوك المرضي قد يختلف من مجتمع إلي أخر من حيث العوامل فيما يبدو مرضاً اجتماعياً في المجتمع العربي الإسلامي قد لا يبدو كذلك المجتمع الأوربي من هنا فإنه قد تم من خلال العيد من الدراسات العلمية لهذا الجانب علي نسبة السلوك السوي من وجه النظر السلوكية المحضة. (جلال 2007م).

المبحث الثاني

السكن العشوائي

المسكن : يعتبر المسكن أحد الاحتياجات الأساسية للإنسان و عنصراً هاما يحدد نوع الحياة ، فهو يقدم المأوى ، و يوفر مختلف الإمكانيات و التسهيلات التي تضفي علي الحياة [illegible] الأسرية [illegible] يغيب المسكن الملائم يفضل كثيراً من الزيجات أو يندمج السكن مع أسرة أخري مما يكون له أثار سيئة علي الحياة الأسرية بل و علي العلاقات الاجتماعية ، و في هذا الخصوص يقول m.briee أن المكان الذي يسكن فيه الفرد يعد أمراً حيوياً في تكوين شخصيته وعاملاً مؤثراً في صحته النفسية و الجسدية والاجتماعية، و لقد كشفت دراسات عن وصول الخمول و هبوط الحيوية من أهم أسباب إختلال المزاج والإدمان وأن ظروف الإسكان الردئ من أهم الأسباب المباشرة لهذه الأمراض الاجتماعية .

و للسكن جوانب متعددة فهو ذو طابع اجتماعي وثقافي و صحي و اقتصادي و سياسي وايكولوجي بالنسبة الأسباب الاجتماعية يضطر كثير من الفقراء من العيش في الأحياء الفقيرة و هذا من شأن الازدحام المفرض و الضوضاء و التلوث الهواء و الرواح الكريهة و تغزر الخلوة الشخصية أن يبعث علي السخط و لهم في نشوب النزاعات بين الناس .

و ترتبط مشكلة الجريمة بالظروف السكنية غير الملائمة و قد تبين كذلك أن النظافة شرط ضروري لاحترام الذات ، وأساس الأخلاق الحميدة ، و السلوك المرفق وهو لا تتصف به الأحياء المتخلفة و المساكن غير المناسبة عن الجانب الصحي يقرر (وود

wood) أن المتاعب الأساسية التي تواجه ساكن المدينة هو ندرة المساكن الصحية ذات المستوي اللائق و المقبول و التي تتناسب قيمتها الإيجارية مع دخول الفئات (إذا كانت الأجور المخفضة و التي تساعد علي ظروف المساكن الغير صحية علي انتشار الأمراض المعدية و لاسيما المنقولة بالهواء منها) وقد تبين أن الدراسات أن هنالك علاقة بين رداءة المسكن و التدرن و التايفويد و الإسهال وأمراض عضوية أخري لما لأحظ وجود ارتباط بين طول و وزن الطفل وبين حجم الحجرة في المنزل و المسكن يعتبر مسألة اقتصادية أو بالأحرى محصلة مجموعة من العوامل الاقتصادية مثل تكاليف الموقع والبناء و الصيانة كما تتعلق مشكلة السكن بموضوع الدخل و يخلق إعدام التوافق بين المستوي السكني و المستوي الاقتصادي مشاكل جمة خاصة في البلدان الفقيرة أو المتخلفة ففي آسيا مثلاً يقوم بتأجير الوحدة السكنية المكونة من غرفتين بتأجير غرفه من الباطن بهدف أن يزيد من دخل الأسرة و هذا هو الموقف أسوء بكثير مما لو أمكن توفير وحدات سكنية أصغر ذات تصميم أفضل (رشوان ، 2005م).

و في ماليزيا مثلاً تخصص مساحة لا تتجاوز 4.7 متر مربع للفرد و غرفة نوم لا تتعدي مساحتها 11 م^2 لثلاثة أشخاص و غرفة معيشة و طعام ، و تتحول في الليل إلي غرفة نوم دون وجود ممرات بين هذه الحجرات.

و في دول أمريكا اللاتينية مثلاً كانت مستويات الإسكان للأسر ذات الدخل المتوسط تقوم علي نفس المعايير التي كانت سائدة في الولايات المتحدة و دول غرب أوربا ، و من ثمه لم تعكس حقيقة الوضع الاقتصادي بل أدي بالكثير من الأسر ذات الدخل المتوسط إلي الانتقال للعيش في مساكن خاصة لذوي الدخل المحدود أو المنخفض ، وبالتالي اضطرت هذه الأسر للعيش في مساكن دون المستوي الأدنى ، وفي مناطق أو مستوطنات هامشية .

و تتجه الدول الأوربية في الوقت الحالي إلي تخصيص مساحة 60م للأسرة المكونة من خمسة أشخاص وفي المملكة المتحدة يحدد لكل أسرة مساحة تتراوح بين 80-90م^2 ، و حددت هولندا المساحة .< أو = 50 متر مربع ، و لقدت بذلت جميع الدول جهود كبيرة لوضع معايير تحدد العلاقة بين حجم الأسرة و عدد غرف النوم ، و مساحة حيز الإقامة، و حجم كل غرفة و تسهيلات للمرافق العامة .

ما هي مشكلة الإسكان:

تختلف تعريفات مشكلات الإسكان باختلاف الأولوية التي تعطي لبعض عناصرها علي البعض الأخر ، فقد ينظر إليها باعتبارها حالة أو موقف يهتم بندرة المسكن الملائمة الأسر و الأفراد وقد ينظر إليها علي اعتبار أنها تجسيد واقعي لارتفاع القيمة الإيجارية للمساكن علي النمو الذي يفوق قدرة الأفراد ذوي الدخل المنخفض أو تجعلهم يخصصون نسبة كبيرة من دخولهم المنخفضة لإيجار المسكن الملائم و يتبادر إلي أذهاننا سؤال مؤداه هل هنالك مشكلة إسكان ؟ وللرد علي هذا السؤال نقول نعم هنالك مشكلة للإسكان و هي تعد من أهم المشكلات التي تواجهها المدن الكبيرة سريعة النمو ، حيث تزداد درجة التزاحم في الكيلومتر المربع و ترتفع المباني و تتضاعف المساكن و ترتفع الإيجارات نتيجة لارتفاع قيمة الأرض.

و الإضافة إلي ذلك فأن إرتفاع معدلات الهجرة من الريف إلي المدن و زيادة حدة المضاربات لعمليات التشييد والبناء و جشع الملاك كل هذه العوامل و الأسباب من شأنها أن تحدد الظروف السكنية ، و تؤدي إلي أزمات سكنية و عواقب اقتصادية و اجتماعية خطيرة.

و كذلك فأن زيادة الطلب علي المساكن يسبب تجمع النازحين بإعداد كبيرة من المناطق المدمرة بالمدن إلي مناطق لم تتأثر بعد بالغزو يضاف إلي ذلك التطور السريع للصناعات الحربية للذي يجلب أعداد كبيرة من العمال الزراعيين إلي المدن و المناطق الصناعية كل هذه العوامل والأسباب أدت إلي زيادة مشكلة الإسكان (رشوان ،2005م).

ويضاف إلي ذلك ظهور الزيادة المفاجئة في معدلات الزواج بعد الحرب ، وهي ظاهرة طبيعية تبدو بعد كل حرب ، أما مشكلة إعادة البناء والتشييد فكانت أكثر تعقيدا ، فقد نتج عن الحرب حولي 300 ألف مسكن خربت ، أكثر من 400 ألف مسكن خربت، وبلغ عدد المساكن المطلوبة في بلجيكا في الحرب ما يقارب نحو 240000 مسكن وفي بريطانيا نصف مليون وكذلك في نيويورك كثير من المناطق السكنية قديمة ترجع إلي القرن الماضي أو البداية القرن العشرين يقدر أن 70% من مساكن نيويورك أقيمت قبل عام 1940م كما أن 75% من السكان يعشون في شقق مؤجرة ، فأن ارتفاع قيمة الإيجارات و انخفاض الوحدات السكنية المعروضة للإيجار يؤدي إلي مشكلات الإسكان . وكذلك توجد أزمة حادة للإسكان في مدينة مكسيكو سيتي و قدر أن النقص يصل إلي مليون وحدة سكنية ، قد أصبحت أحياء السكن العشوائي ظاهرة مميزة للمدينة و هي أرض يقيم عليها المهاجرون أكواخاً رديئة دون ملكية قانونية للأرض ، وقد تهدم الشرطة أكواخ السكان و لكن تعود للظهور من جديد .

و نظراً لؤلئك المهاجرون يهبطون علي المدينة فجاءً فأنه يعرفون محلياً باسم (المظليين) و يعيش أكثر من ربع سكان المدينة في أسر متوسطة في عدد أفرادها 5-6 أفراد يسكنون في غرفة واحدة .

و في العالم العربي تعاني المدن من مشكلة نقص عدد المساكن المناسبة و يكون المطلوب من الوحدات السكنية في كثير من المعروض ، وقد تكون المشكلة في توزيع

المساكن ووحداتها و عدم توفر مساحات لإقامة مشاريع الإسكان عليها و هنالك مشكلة الإسكان السوي من حيث تخطيط المناطق السكنية و المساحة اللازمة لكل أسرة لصيب الفرد منها ومعدلات التزاحم و الكثافات السكنية الغير المحتملة في مناطق الإسكان خاصة في المدن العربية الكبيرة حيث تبلورت هذه المساكن كلها علي شكل متخلفة ، و يقدر بعض الباحثين إلي أن نسبة تتراوح بين 20- 50% من سكان العواصم العربية يعيشون في مناطق سكنية فقيرة أو غير ملائمة للسكن.

مظاهر المشاكل الإسكانية:

1. النوم علي الأرصفة :

يلجأ الإنسان إلي افتراش الرصيف عندما لا يجد مأوى أما بسبب عدم وجود دخل لديه أو لتعزر إيجاد مسكن مناسب بما لديه من دخل وظاهرة افتراش الرصيف ليست خاصة بالدول الفقيرة فحسب ، بل تعاني منها دول أوربا و خاصة خلال فترة الثورة الصناعية و في الدول النامية أصبحت هذه الظاهرة عامة ففي الهند هنالك نحو 600الف شخص يفترشون الأرصفة (رشوان ،2005م). و في مدينة بمباي هناك شخص واحد لكل 66 شخص ، و هنالك 77الف يعيشون في مداخل المنازل و الأماكن الشبيهة بذلك و في لاغوس في نيجيريا يعرض علي من لا مأوى له أن يقوم بأعمال الحراسة للتاجر أثناء الليل في مقابل أن يسمح له افتراش مدخل المدرج ، و قيام ألآلاف البشر علي الأرصفة تحيط بها الحشرات و لا توجد بها أي أنواع من الحماية .

2. إحتلال أراضي الغير:

و من مظاهر مشكلة الإسكان احتلال أراضي الغير فيتراوح سكان الريف إلي المدن ، احتل هولاء أراضي الغير من أجل إقامة سكن لهم و يطلق علي هذه الفئة المحتلين (واضعي اليد)

و هذا لاحتلال ليس مقصوراً علي أراضي الدولة بل قد يمتد ليشمل الأراضي الخاصة بالأفراد أو هيئات دينية أو خيرية ، و لا شك أن هذا النوع من الاحتلال يعرقل كثيراً من مشروعات التنمية و التخطيط لتكوين مدن جديدة كما يعوق الاستقرار السياسي .

الإسكان مشكلة قديمة :

مشكلة الإسكان مشكلة قديمة تأتي في المرتبة الثانية بعد الحصول علي الطعام و علي هذا تطور المسكن علي مر التاريخ الإنساني ، فقد إختراع الإنسان منذ الأزل الكهوف و الخنادق و العشش المصنوعة من القش ثم أكتشف الإنسان حلاً تكنولوجياً ، فاستخدم الأشجار التي تقيه الرياح في بناء المساكن ثم صنع الأكواخ من الغابات و لكنها جميعاً كانت عاجزة عن توفر للإنسان الوقاية الكافية من أخطار البيئة المفترسة تعلم الإنسان بعد ذلك أن يبني سكنه من الأخشاب و الأحجار و الحديد والخرسانة و هي تتفاوت في مدي ما توفره من أمن و راحة و رفاهية .

و في العصور الوسطي تحسنت الأحوال السكنية للطبقات الوسطي إذ لم تكن المساكن المناسبة كافية وفي مقدرة الجماهير ، فكان الإسكان الأكثر رفاهية حقاً للأقلية ، فالطبقات الدنيا عانت من المساكن غير المناسبة ، و التي تميزت بها المناطق المتخلفة أنتشرت فيها الأمراض و الوبائيات و ذادت معدلات الوفيات ، و لقد كان سوء الأحوال السكنية من

المشاكل التي ميزت المدن و المراكز الحضرية علي مر العصور ، إذ تشير الحفريات المرتبطة بالمدن القديمة إلي أن الأكواخ المصنوعة من الطين قد وجدت جنباً إلي جنب القلاع الفخمة و المعابد و أن مدينة قديمة مثل روما و أن كانت صنعت مبانيها من الرخام إلا أن غالبية عظمي منها سكانها عاشت في أكواخ ومساكن غزرة . و لقد أصبحت معظم مساكن المدن المعاصرة تتشكل في صور المشاكل التي عرفها الإنسان سواء من ناحية مواد البناء أو وفرة عدد الحجرات أو مناسبتها لعدد أفراد الأسرة التي تعيش فيها أو التسهيلات و المرافق التي تزود بها المساكن من مياه نقية و صرف صحي و كهرباء و شبكات اتصال و سهولة الوصول إلي الطرق التي تتحرك عليها المركبات و السيارات لنقل الركاب و السلع مع وجود خدمات ترفيهية و تعليمية و صحية ليسهل وصول السكان إليها بالإضافة إلي المعايير الجمالية .

غير أن الزيادة السكانية الكبيرة السريعة في بعض دول العالم وخاصة دول العالم الثالث و الناتجة من تدفق المهاجرين من القري إلي المدن و الزيادة الطبيعية في عدد السكان، بالإضافة إلي ارتفاع تكلفة مواد البناء و سعر الأراضي في المدن كل هذا أدي إلي حدوث مشكلة إسكان في معظم سكان بلاد العالم .

و كذلك إتجهت بعض الدول إلي القطاع الخاص و من المعروف أن القطاع الخاص اتجه نحو إنشاء المساكن التي تدر علية أكبر ربح أي المساكن الفاخرة و فوق المتوسط ، و قد نتج عن ذلك فائض في أللإسكان الفاخر و المتوسط و نقص واضح في الإسكان الشعبي و المتوسط مما أدي إلي وجود عدد متزايد من السكان لا يجدون مسكناً مناسباً لإمكانياتهم المادية ، ومعني ذلك زيادة في إنشاء الوحدات السكنية أرتبط بسوء توزيعها علي المستويات المختلفة من الطبقات.

و بالإضافة إلي ذلك ارتفاع أسعار الأراضي و مود البناء و تكلفة المباني تفوق كثيراً الارتفاعات و الزيادات في الأجور بالذات الطبقات الوسطي و الشعبية (رشوان ، 2005م).

معالجة مشكلة الإسكان :

و لحل مشكلة الإسكان فأنه ينبغي زيادة عدد المساكن بنسبة تفوق عدد الأفراد و هذا ما إنتهت إليه الحكومات المختلفة و عملية تطبيقه و كانت انجلترا من أوائل الدول التي فكرت في تقديم عون حكومي مباشر للإسكان لتعمل السياسية الانجليزية علي أن يستمر القطاع الخاص لمن يستطيعون تحمل النفقات، و أن تستمر الحكومة في البناء لمن لا يستطيعون البناء شرط أن تكون هذه المساكن وحدات سكن تؤجر لذوي الدخل المحدود.

و في الولاية المتحدة وضعت برنامج لإزالة معظم المدن و إعادة تجديدها ، و صدر قانون للإسكان 1949م و الذي يغطي لإدارة الاحياء القديمة ، اتخذ معظم العون الحكومي شكل مساعدات بالبنائيين في القطاع الخاص و ساهمت الدولة بثلثي تكاليف الإسكان.

كما قامت تعاونات لبناء المساكن في كثير من بلدان أوربا و كونت هذه التعاونات جمعيات توفر الحصول الأرض و تقوم ببناء المساكن بنفسها لتخفض تكاليف البناء و يقدم الإسكان مزايا عديدة لأعضائه فهو يقوم بشراء قطعة أرض كبيرة سعرها أقل من القطعة الصغيرة(رشون ، 2005م)

الجريمة في المدينة :

تبدو معدلات الجريمة في المناطق الحضرية اعلي منها في الريف و علي الرغم من وجود مناطق ريفية ترتفع فيها معدلات الجريمة أحيانا في بعض المجتمعات إلا أن الحقيقة الثابتة هو ارتفاع هذه المعدلات مع تزايد في درجة التحضر و قيل أنه تختلف معدلات

الجريمة بين الحضر و الريف فهي أيضا تختلف في المجتمع الواحد من إقليم إلي أخر بيد أن الربط بين إحصاءات الجريمة و المدينة أو بينها و بين مناطق معينة يجب أن يؤخذ بشيء من الحذر بسبب اختلافات التعريفات من ناحية النقص في البيانات أو جود أخطاء فيها من ناحية أخري وقد ارتفعت معدلات الجريمة في السنوات الأخير بين معظم المجتمعات الغربية الذي نبه إلي ضرورة دراسة أسبابها و تدعيم الإجراءات الأمنية سواء من قبل الشرطة المحلية أو الدولية ، و لكن الملاحظ أن هذه المجتمعات تتباين فيها المعدلات بصورة قوية ، ففي بريطانيا مثلاً تضاعفت معدلات الجريمة بين عامي 1957- 1976م أربعة مرات و ذادت معدلات العنف وحدها بنسبة 50% و لاشك أن مثل هذه الزيادة تعد زيادة مؤسفة ، و لكنها إذا ما قورنت بالولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أحسن حالاً و فعلي سبيل المثال بلغت جرائم القتل 493 في بريطانيا 1975م و يقابلها 1878 حالة في الولايات المتحدة الأمريكية و وضربت مدينة نيويورك الرقم القياسي في عدد الجرائم من هذا النوع 1622 حالة ، يليها شكاغو 814 حالة ثم دترويت 663 حالة و لوس أنجلوس 501 حالة و محاولة الإجابة علي هذا السؤال لم ترتفع الجريمة في المدن الأمريكية و المجتمع الأمريكي إلي هذا الحد تعتبر مسألة تداخل فيها عوامل مختلفة منها علي سبيل المثال السماح لملكية الأسلحة النارية قانوناً في الدولة و التفاوت في الأحوال في الاقتصادية و الاجتماعية بين سكان المدن و تحاول عدة نظريات أن تفسر أسباب الجريمة و لكن لم يلقي أي منها مثولاً عاماً ومنها النظرية الطبقية التي تغزي الجرائم إلي التفاوت الطبقي الكبير في المجتمعات الرأس مالية أو النظريات الايكولوجية التي تفسر حدوث الجريمة بالسمات البيئية الاجتماعية للمنطقة .

و أسهمت الدراسات الاجتماعية حول الأفراد بمحاولات تفسير الجرائم بالاقتراب أو الخلل الاجتماعي أو الجنوح و كلها تنظر إلي موقع الفرد في النسيج الاجتماعي باعتباره يلعب دوراً في سلوكه ، و ربما يمكن التصنيف التقليدي لأسباب الجريمة يردها إلي أسباب

فردية أو وراثية أو أسباب بيئية اجتماعية كما في نظريات الدوافع الإجرامية في الفصل السابق و في السنوات الأخيرة ظهرت اتجاهات سوسولوجية حديثة تحاول تفسير الجريمة في ظل نظريات الانحراف مركزة علي دور الضبط الاجتماعي و القوانين التي تحكم الجريمة و مدي انتشارها و تختلف معدلات ارتكاب الجريمة و نوعيتها باختلاف المناطق في المدينة فقد لوحظ ارتفاع معدلات (الجنح) بين سكان المدينة و كذلك فأن البناء التعاوني لعدد من المساكن في أن واحد يقلل من تكاليف البناء و يوفر للأعضاء ما كانوا يدفعونه للسماسرة و المقاولون (جغرافية المدن ،علي عيسي).

المناطق المتخلفة :

يتميز العصر الحديث بسرعة نمو المدن مما يترتب عليه إهمال كثير من المناطق الأصلية داخل المدينة و خارجها أو قيام مناطق بأسرها يسكنها أناس وفدوا إلي المدن و ظلوا محافظين علي مستوياتهم المعيشية و لم يسايروا الطابع الحضري في المدينة. و ليس هنالك أتفاق في تعريف المنطقة المتخلفة (slnms) فمثلاً الثقافة الأمريكية تعني بالمنطقة المتخلفة منطقة إقامة الفقراء و لا شكل أن الفقر يعتبر من أهم الأسباب التي تميز الفرد علي السكن في المناطق المتخلفة ، و لكن الفقر وحدة لا يصنع المنطقة المتخلفة بل يضاف إليه عناصر أخرى تتمثل في سوء التغذية و الغزارة و المرض و الجريمة و الافتقار إلي الطموح و الآمال و عجز الأفراد و يئسهم في الولايات المتحدة يصعب إقناع المواطنين بسيادة الفقر فالأمريكي المتوسط الثراء يتجول بسيارته المكيفة في المناطق المتخلفة الفقيرة ، ومع ذلك فإن عينيه لا تكاد تقع على متسول ، أو رجل رث الثياب فالحراك قد أعمي بصيرته وقيد اتصالاته و يعتبر بعض الكتاب الحي المتخلف نمط أو منطقة غير منظمة ، و ينظر أخرون إلي عامل الكثافة السكانية باعتباره معياراً للمنطقة المتخلفة ولكن عامل الكثافة

السكانية و بمفردة لا يصلح استخدامه كمعيار محدد للمناطق المتخلفة ففي بعض مناطق المدن اليابانية تزداد الكثافة السكانية في مناطق لا تعد متخلفة ، و ينظر البعض إلي الحي المتخلف باعتباره منطقة فاسدة و ذلك من منظور اللفظين مترادفين و لكن يبدو أنه من الأفضل أن نتبع رأي كوين و نميز بينهما علي اعتبار أن الفاسد ينطبق على المناطق السكنية و غير السكنية بينما يقتصر مصطلح (التخلف) على المناطق السكنية فقط .

و جملة القول أن المناطق المتخلفة هي الأمكنة التي تجد فيها سوء الأحوال السكنية ، و ذلك بتواجد مباني أو مجموعة من المباني و المساكن القديمة و الآئله للسقوط و تفتقر إلي أعمال الصرف و تتسم بالازدحام الشديد و التخلف و الظروف الصحية غير الملائمة و ما يترتب علي وجود هذا من آثار علي أمن و الأخلاق . و تلعب العوامل الاقتصادية و الاجتماعية دوراً بارزاً في قيام الأحياء المتخلفة و يؤكد ذلك أن عمليات الحضرية والتصنيع في الولايات المتحدة كانت أسرع منها في أوربا وعليه هاجر العمال اليدويون ذوي الأجور المنخفضة في جماعات كبيرة إلي المدن و لم تكن بهذه المدن مساكن تكفي هؤلاء المهاجرين و أصبح الإسكان غير كافي فانتشرت المناطق المتخلفة (رشوان 2005م).

من أهم الخصائص التي تميز المناطق المتخلفة الأتي :

1. **المناطق المتخلفة أصبحت مكاناً مزدحماً المباني و المساكن** و تبدو عليها الهرم القديم ، و المنازل آيلة للسقوط منهم معرضين حياتهم للخطر .
2. **سوء الأحوال السكنية** : ففي خارج المسكن ينعدم وجود نظام في المناطق أو الطرقات أو الميادين ، و أما الداخل فتبدو سوء الأحوال السكنية في العبارة التي أوردها (البيون بيكون) عن علاقة الخدمة الاجتماعية بالإسكان ، فيقول : (لا أحتاج إلي الدخول في تفاصيل عن المناظر و الروائح و الاضطرابات التي لا زالت

أذكرها عند ذهبت لخدمة أم مريضة ، و لقد كان الأم أن تنزل الدرج المتهلهل لكي تحضر الماء لاستحمام طفلها ، و أن تعبر دهليذاً مظلماً للحصول علي شيء تستحم فيه ، و تصعد الدرج لتسخين الماء ، وكان عليها أن لا تغلق النوافذ لإبعاد الروائح و الذباب ، و أن تضع كرسياً خلف الباب لحجز الأولاد المتقاتلين هذا إلي وجود إبريق الغسيل و أكوام الملابس و القذارة بجوار السرائر) .

3. تكون مأوى لعائلة واحدة أو علي عدد من الأسر و في بمباي في الهند تسع الغرفة الواحدة 150 قدماً و من 6-9 أشخاص ، و في مجتمعات آخري نجدها أن لكل عشرين شخصاً يقطنون غرفة لا تزيد مساحتها عن (25 قدماً مربعاً) .
4. الفقر الشديد حيث ينخفض المستوي الاقتصادي و ترتفع معدلات البطالة .
5. سكان المنطقة المتخلفة لا يرحب بهم في المناطق الأخرى إذا ما انتقلوا للإقامة بها لأنهم في المستوي ثقافي أقل و لا يسيارون العادات و التقاليد و التي تتواءم مع المناطق الأخرى .
6. ترتفع فيها معدلات الجريمة و الانحراف و التشرد و الرزيلة و الجهل و الطلاق و الوفيات كما يزداد معدلات ذوي العاهات .
7. عدم وجود الصرف الصحي و أما التخلص من الفضلات فيتم إستعمال حفرة يشترك فيها عشرات العائلات و مجري مائي قلما ينظف و عدم وجود مياه نقية .
8. عدم النظافة و انخفاض المستويات الصحية و تعرض الإنسان السليم إلي المرض الصحي و العقلي .

تصنيف المناطق المتخلفة :

يصنف (بيرجل) الأحياء المتخلفة إلي ثلاثة نمازج رئيسية هو الحي المتخلف الأصلي (Originel) و هي مساحة تعتبر في الأصل متخلفة تتكون من مباني غير ملائمة ، و هذه الأقسام لا يمكن معالجتها إلا أن تدمر تدميراً كاملاً .

أما القسم الثاني فهو يقع بسبب هجرة عائلات الطبقتين الوسطي و العالية إلي مناطق أخري ينجم عنه فساد المنطقة ، و أما القسم الثالث و الأكثر كآبة للحي المتخلف فهو أساساً ظاهرة من ظواهر الانفصال ، فعندما تصبح الرقعة المكانية التي تحيط بمنطقة الأعمال فاسدة ، فإن الفساد الطبيعي و الاجتماعي سرعان ما ينتشر و هذا النوع من الحي المتخلف يحتشد بمباني رخيصة ، و أماكن يأوي إليها المتشردون و منازل للعاهرات و الحانات غير المرخصة و يسكنها المشردين و الشحاذون و السكاري و من ليس لهم مكان يأوون إليه و يقوم علي إدارة إقتصاد أصحاب الصالونات ، وأماكن القمار و المراهنين و مدمي المخدرات و القوادين و العاهرات و هذا النموذج من الأحياء المتخلفة يتحد الإصلاح .

و تختلف الإحياء المتخلفة فيما بينها من الناحية الطبيعية فهي أحياء بها منازل ذات غرفة واحدة أو أحيار متخلفة ذات مساكن بعيدة أو أحياء متخلفة بها منازل لأسرة واحدة كما تختلف إلي حاجتها إلي الإصلاح و تختلف حاجات الحي المتخلف في عدة مظاهر أخري فبعض المساكن تتميز بالازدحام الشديدة و في هذه الحالة فإن مشكلة إيجاد أماكن إيواء أخري بعدد من السكان و بعضها يعاني من مواقع غير ملائمة (علي طول السكة حديد) أو (ملاصق لصناعات ينتج عنها و الدخان و الروائح النتنة و الأصوات) و علي سكان هذه المناطق أن تنتقل إلي أماكن أخري .

الأحياء العشوائية :

و أما أحياء السكن العشوائي ، فهي في غالبية الأحيان ليست مساكن مبنية من مواد البناء المناسبة ، و لكنها تكون مقراً للإقامة يتكون من أكواخ أو عدد من العشش التي تستخدم في إنشائها الصفيح و الصاج و الكرتون و الأخشاب القديمة و قد لا تتوفر في هذه الأحياء العشوائية أي مرافق أو خدمات و يقيم في معظمها مناطق يقيم فيها المهاجرون الفقراء الذين وفدوا من الريف إلي المدن الكبيرة دون أن تتوفر لهم الخبرات المناسبة أو فرص عمل التي تكفل لهم مورداً ثابتاً ومقياساً للحياة في هذه المدن ، و أن هؤلاء المهاجرين لا يمكنهم السكن في الأحياء التي ترتفع فيها الإيجارات عن الحد الذي يمكنهم دفعة ، فإنهم يستولون علي أعلي منطقة خالية سواء في وسط المدينة أو أطرافها و يقيمون عليها أكواخهم .

و ترتفع نسبة هذه الأحياء العشوائية في الدول النامية هنا تمثل25-49% من سكان كل من (كداس)عاصمة فنزويلا ، و مكسيكو سيتي (المكسيك) و ليما عاصمة بيرو و مانيلا عاصمة الفلبين وبغداد عاصمة العراق ، و أسطنبول في تركيا ، و كل من دلهي و كلكتا و بمباي في الهند ، و تبلغ نسبة سكان هذه المدن ما بين (50 - 69 %) من سكان كل من انقرة و الرباط و كينشاسا و يزيد سكان بعض المدن في الأحياء العشوائية عن 70% من مشكلات المدن (رشوان 2005م).و جملة كل من الدار البيضاء في المغرب ، ابيادان في نيجيريا ، و أديس أبابا في أثيوبيا و مقديشو في الصومال .

أهم الآثار المترتبة علي المشكلة السكانية:

أهمها ما يلي :

1. **الآثار الاجتماعية** : و هي تتمثل في تدني السلوك البشري و ظهور بعض التصروفات الخالية من الإنسانية و التي يثيرها الإرهاق العام و التكدس الناجمين عن كثافة السكان لا سيما في المدن الكبيرة ، فضلاً عن تعقد و تداخل ظاهرة الفقر بمؤشرات الصحة و التعليم و أوضاع التشغيل و التوظيف و المواصلات و الإسكان و البطالة و إرتفاع حدتها عند النساء و الشباب بصفة خاصة .
2. **الآثار الثقافية** : و التي تتمثل في انتشار الأمية نتيجة التسرب من المراحل التعليمية الأولي ، وانخفاض مستوي التعليم و الوعي و ظهور أنماط الثقافة الاستهلاكية و التي تنحدر بالمستوي الفكري قبل أن تنهض به و خير دليل علي ذلك رداءة الذوق الثقافي .
3. أدت هذه التداعيات و الأسباب السابقة في ظهور حجم من العشوائيات السكنية و لم يكن ذلك قاصراً علي المدن الكبيرة ذات الكثافة السكانية العالية و أنما أصبحت علي أطراف القرى يقيمون خيامهم و عششهم (إبراهيم ،2010م).

استقطاب الفقر في المناطق العشوائية :

عندما تقترن السمات الاجتماعية و الثقافية بظاهرة الفقر فإنها تخرج بها من المفهوم الاقتصادي المحدد في نطاق الإمكانات الموارد الاقتصادية إلي مفهوم الاجتماعي و المتمثل في تدني الأوضاع و الأنماط السلوكية للفقراء اجتماعياً و ثقافياً و خدمياً ، أي أن المفهوم الاجتماعي للفقر هو بمثابة الرؤية المتكاملة نحو فرص العيش المتاحة ، و اسلوب الحياة

الذي تتبعه تلك الجماعات وأياً كانت المفاهيم المختلفة حول ظاهرة الفقر و طبيعته فهو يحول دون تحقيق مستويات و توقعات الإنسان مما يحد من تكيفه مع المجتمع ، أي أن ظاهرة الفقر و ما يرتبط بها من الشعور بالحرمان ، فإن ذلك له انعكاساته السلبية علي اتجاهات الإنسان و سلوكياته و معاييره و قيمه .

و من الواضح أن ظاهرة الفقر الحضري و ما يرتبط بها السكن العشوائي قد جزبت إليها العديد اهتمامات الباحثين و الدارسين و ذلك للأسباب الآتية :

1. أن الفقر وظاهرته المعروفة في تدني مستويات المعيشة و الدخل ، و عدم فرص الحياة المتاحة أمام الفقراء داخل قراهم كثيراً ما تجعلهم لا يهاجرون فقط بل يهرعون إلي المدن دون تخطيط مسبق للإقامة و العمل و ذلك تماشياً مع سياسة العوامل الحادة للطرد في القرية و عوامل الجذب العشوائي في الوهمي أمام المهاجرين إلي المدينة ، بالتالي يلجأون للعيش إلا داخل المناطق الفقيرة والعشوائيات الحضرية .
2. أن الزيادة السكانية و كثافتها العالية داخل المدن في الآونة الأخيرة تجعل من الصعب أن تكون هنالك مواءمة بين المتاح من الموارد و فرص العمل و الخدمات .
3. تدل المؤشرات القياسية إلي أن هنالك أزمة حضرية راهنة لا في بلدان العالم المتقدم فحسب ، بل تزداد الأزمة سوء في مدن البلدان النامية و التي تتشكل تحدياً مستمراً للتنمية الحضرية في تلك البلدان نظراً لتزايد الفجوة بين احتياجات المدن و بين مواردها وأمكانياتها مما يؤدي إلي خلق تضخم حضري أساسه الضغوط الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي تتجاوز إمكانية الدول و الإدارة المحلية علي حد سواء.

العشوائيات و الثقافة السكانية :

منذ عام 1990م إتجهت الأمم المتحدة إلي تغيير أسم تقريرها السنوي من عنوانه التقرير التنموي و السنوي إلي أسم جديد هو تقرير التنمية البشرية و علي هذا لم يعد المؤشر الاقتصادي وحدة هو المهم و طبيعة أداء التنمية ، و أنما أصبحت المؤشرات الصحية و التعليمية و الاجتماعية لها وزنها الثابت في عملية التنمية و النمو و التقدم و ذلك في ضوء التحقيق المتوازن لجوانب التكنولوجيا المتقدمة و كفاءة العنصر البشري و الحفاظ علي البيئة.

و مما سبق أن المرأة في كل المجتمعات بما فيها مجتمعات المناطق العشوائية تعد حجر الزاوية و الشخصية المحورية في التنمية البشرية و حل المشكلات السكانية ، و في ضوء ذلك يمكن أن نشير إلي أهم المحددات البنائية التي تحكم دور المرأة في عملية التربية السكانية و أثرها في التنمية البشرية في المجتمعات الحضرية العشوائية و التي تتمثل في الأتي :

1. الظروف البنائية النوعية للمجتمع العشوائي و خاصة حالة الأساس الاقتصادي حيث أن المجتمع العشوائي هو وليد ظروف اقتصادية متدنية ساعدت علي ظهوره و من ثم أصبحت فرص التنقل و الحراك الاجتماعي بداخله محدودة الأمر الذي جعل المرأة في ذلك المجتمع محكومة بتلك الظروف و التي تتطلب منها بذل أقصي الجهد إذا كانت مشاركة في عملية الإنفاق الأسري و المساهمة في الرعاية الاقتصادية و تقديم الدعم المادي إلي جانب الرجال للمشاركة في الأعباء الاقتصادية و العائلية لا سيما إذا كانت الزوجة تعمل في عمل ما تحصل بمقتضاه علي أجر مادي عكس ذلك إذا كانت المرأة لا تعمل .

2. الرجل و المرأة في المجتمع العشوائي و العلاقات اللامتكافئة حيث حددت أبعاد و ممارسات التنشئة الاجتماعية و منذ أمد بعيد تحديد ورسم دور كل من الرجل و المرأة .

3. الصحة الأسرية بين الفهم و الانتهاك البدني و دور ذلك في عملية التربية السكانية و التنمية البشرية ، حيث تعد صحة الأسرة من أهم الوظائف التي يجب أن تقدم بها المرأة أولاً و لأولادها ولزوجها و من ثم تتحقق عملية الصحة الأسرية في الإنجاب أفراد صالحين للمجتمع (عباس ، 2010م).

علاقات الجوار و الأنماط السلوكية :

حظي موضوع علاقات الجوار بأهمية خاصة من جانب علماء الإنثربولوجيا الحضرية الذين ركزوا على دراسة الوحدات الاجتماعية الصغري داخل النطاق الحضري ، و أهم ما يميز دراستهم حول الجيران السكنية في مختلف البيئات الحضرية هو الانخفاض في مستوي المعيشة و الدخول الاقتصادية و تختلف هذه الدراسات التي تناولت الجيرة السكنية كوحدة أثنوغرافية يدرس الباحث خلالها بعض المشكلات التي ترتبط ببعض الموضوعات مثل الجماعات الأولية ، و الجماعات العرقية ، الطبقية ، بينما اهتمت بعض الدراسات الأخرى بالجيرة السكنية ذاتها ، يعتمد البعض في دراستهم علي إجراء المقارنات بغرض تنميط الجيرات السكنية و تقدم من خلال هذه المقارنة بعض الدلالات التي توضح جوانب الاختلاف أما دراسات علاقات الجوار و الجيرة السكنية الأكثر حداثة فهي التي تتجه نحو دراسة الجوار في علاقته بالبيئة الحضرية الكلية للمدينة و المجتمع الكلي . و هذا تطرح بعض الدراسات الإنثروبواجية تصوراً هاماً كعلاقات الأشخاص في تلك المناطق يري أن التماسك الاجتماعي و التنظيم داخل الجيرة السكنية أو المجتمع المحلي الحضري الفقير . أنما يتسم

بضعف التنظيمات و العلاقات الرسمية ، في حين أن الضغط الاجتماعي غير الرسمي يقوم أيضاً بدور ضئيل إلا أن التماسك الاجتماعي ربما يتعاظم دورة ووظيفته و احياناً أخري قد يميل إلي التناقص إلا أنه يزداد بصورة ملحوظة في أوقات الأزمات و الشدة و الكوارث التي يمكن أن يتعرض لها المجتمع المحلي ، كما يري البعض أن شبكة العلاقات الاجتماعية القائمة على الانتماء القرابي و الصداقات و الوحدة الاثنية أو العرقية و بما يكون لها دور في الأساس الأقوي لمسألة علاقات الجوار في الإقامة الحضرية .(محمد عباس إبراهيم ، 2007م)

السمات و المظاهر الحضرية للعشوائيات :

عندما قامت الأمم المتحدة عام 1972م بعقد مؤتمرها الأول في مدينة استوكهولم تهدف إلي عالمية البحث في مشاكل البيئة التي بدأت تتفاقم الأمر الذي جعل هذا المؤتمر يعد أحدي العلامات التاريخية في تطور الحركة الخاصة بالحفاظ علي البيئة ، و أن كانت قد ظهرت أثناء بعض الاختلافات الجوهرية في وجهات النظر بين موقف الدول الصناعية و النامية التي تسعي جاهدة لتحسين اقتصادياتها ، و أن كانت المناقشات لا تعني بالمقام الأول أن لتشمل البيئة إل يجانب البيئة الطبيعية و رفع الأول مرة الشعار القائل بأن (الفقر هو أكبر ملوث للبيئة).

و يمثل الإنسان أحد العوامل الهامة في النظام البيئي ، بل هو من أهم عناصر الإستهلاك التي تعيش علي سطح الأرض و كذلك فإن تدخل الإنسان غير الواعي و غير القائم علي سند علمي أو معرفي بعواقب هذا التدخل فإنما ينذر بنتائج نعسه في إفساد ذلك التوازن و قد كان للانفجار السكاني الذي وصل إلي سبعة مليارات نسمة من البشر علي كوكب الأرض أثره الواضح في الطلب المتزايد علي الغذاء و الذي القي عبئاً كبيراً علي الموارد الطبيعية

التي تتوفر في البيئة المحيطة بالإنسان ، فضلاً عن أن الزيادة الكبيرة في إعداد السكان التي تؤدي إلي فساد البيئة و تقلل من صلاحيتها للمعيشة الإنسانية .

و التلوث هو مصطلح ذو معني عام و يعني ظهور شيء ما في مكان غير مناسب له ، و لا يكون هذا الشيء مرغوباً فيه هذا المكان و يعد التلوث السمعي من أهم عناصر تلوث البيئة في العصر الحديث ، و أن كان لا يوجد منتشراً في كل مكان إلا أنه يتركز في المناطق الصناعية و في مناطق التجمعات السكنية المزدحمة بالسكان و تتعدد مصادر الضجيج الذي تعاني منه المدن الكبيرة سواء السيارات و المركبات ووسائل النقل و الورش والمحال الصناعية و الأجهزة الصوتية كالمزياع و التلفزيون و مكبرات الصوت و لعب الأطفال في الشوارع و هي كلها ضوضاء تسبب في إشارة كثيراً بالإرهاق و أحيانا فقدان السيطرة علي ضبط النفس عند مواجهة هذا الضجيج المحيط لهم .

و تختلف الضوضاء عن غيرها من عوامل تلوث البيئة من عدمه بما يلي :

1. أن الضوضاء متعددة المصادر و لا يسهل السيطرة عليها كما في حالة العوامل الأخري التي تلوث الهواء فالضوضاء تغزو حياتنا دون أن تفرق مصدرها .
2. ينقطع أثر الضوضاء مجرد توقفها ، أي أنها لا خلفها أثراً واضحاً في البيئة فاثرها بوقتي ينتهي بانقطاعها الضوضاء تلوث محلي ، أي أننا لا نحس بها إلا بجوار مصدرها و هناك نوع أخر من الضوضاء التي تعلو جو المدينة و لا يستطيع أحد أن يتعرف علي مصدرها ، و يعرف هذا النوع من الضوضاء بإسم الضوضاء السائدة أو ضوضاء الخلفية Background noise و تشمل كل أنواع الأصوات و الضجيج التي تصل إلينا في المنازل من أصوات الشوارع غير المحددة و التي تفقد شخصيتها تاماً عندما تمتزج معاً ، ويتكون منها هو متصل تختلف شدته من مكان لأخر ،

تتوقف نوعية تلك الضوضاء علي المكان الذي يسكن فيه الإنسان ، فالمعتاد تقل ضوضاء الخلفية كثيراً في الريف ، أو في الأحياء الغنية من المدينة التي تتصف المادة بالهدوء بينما تزداد هذه الضوضاء كثيراً في الأحياء الفقيرة و المزدحمة بالسكان و بما أن منطقة الدراسة تقع ضمن هذا النطاق (إبراهيم ، 2010م).

المبحث الثالث

الـــــــــــدراسات السابقة

أولاً: الدراسات المحلية :

يتناول هذا المبحث معظم الدراسات التي لها علاقة بمتغيرات البحث و مدي بنتائج البحث و أوجه الاستفادة منها و التعليق علي الدراسات السابقة .

1. **دراسة وفاق صابر علي (2006م)** : بعنوان دوافع السلوك الإجرامي وعلاقته بالأمن النفسي وتقدير الذات لدي نزلاء السجون بولاية الخرطوم ن، حيث استخدم الباحث المنهج الأرتباطي وتكونت العينة من 350 نزيلا من نزلاء السجون و247 ذكور من السجن الاتحادي و103 نزيلا من إناث من سجن أم درمان للنساء وتوصل الباحث إلي:

- ✓ سيادة الدوافع الاقتصادية بصورة مرتفعة لدوافع السلوك الإجرامي، بينما سيادة الدوافع الاجتماعية والنفسية بدرجة أدني من الوسط.
- ✓ يتسم نزلاء السجون بولاية الخرطوم بأمن نفسي منخفض.
- ✓ يتسم نزلاء السجون بولاية الخرطوم بتقدير منخفض للذات.
- ✓ توجد علاقة إرتباطية دالة إحصائية لدوافع السلوك الإجرامي تعزي إلي لدي نزلاء السجون في متغير النوع.
- ✓ لا توجد علاقة ارتباطيه بين دوافع السلوك الإجرامي وتقدير الذات لدي نزلاء السجون بولاية الخرطوم. وفاق صابر(2006م).

2. **دراسة نور أحمد الطيب(1998م)**: بعنوان ظاهرة العودة للإجرام في السودان وهدفت الدراسة إلي معرفة العوامل التي تؤدي الي ظاهرة العودة للجريمة ومدي برامج الإصلاح وبيئة السجن لهذه الظاهرة في السجون السودانية استخدم المنهج الوصفي كما استخدم الاستبانة كوسيلة لجمع المعلومات وعينة الدراسة بلغت 50 نزيلا من المترددين لسجون ولاية الخرطوم وخرجت هذه الدراسة بالأتي:

- ✓ عدم كفاءة البرامج الإصلاحية والتأهيلية بالسجون وانعدامها يؤدي إلي ظاهرة العودة إلي الجريمة مرة أخري.
- ✓ بيئة السجن تساعد النزيل علي تعلم عادات سيئة وانحرافات مختلفة.
- ✓ العائدون يساهمون في منسوب الجريمة كما ونوعا.
- ✓ مباني السجن غير مؤهلة لأنها مصممة لتكون مؤسسات عقابية فقط. (نور1998م).

3. **دراسة حمدي مكاوي وحمدي حسن (1998م)**: بعنوان متغير الذكاء وبعض خصائص الشخصية لدي عينة من مرتكبي السلوك الإجرامي، قامت الدراسة حول متغير الذكاء وبعض خصائص الشخصية ورسم المخ لدي عينة من مرتكبي السلوك الإجرامي. وهدفت إلي الدراسة للإجابة علي التساؤلات التالية :

- ✓ هل توجد فروق دالة في مستوي الذكاء بين أداء مرتكبي السلوك بمقارنتها بمستوي الأداء السوي كما هو موجود بمعايير المقياس المستخدم في البحث.
- ✓ هل مرتكبي السلوك الإجرامي لهم رسوم مخية تشير إلي وجود اضطراب بيولوجي أو عضوي. وقد تكونت العينة من 20 من المرضي الذكور بالمستشفي العقلي نسبة لارتكابهم جرائم وقد أمكن تطبيق اختيار الذكاء علي العينة كلها ،وأما مقياس الشخصية ورسم المخ قد أمكن تطبيقه من عينة علي 10 حالات من 20 حالة وقد أسفرت الدراسة عن الأتي:

- ✓ أن مرتكبي السلوك الإجرامي لديهم نسبة ذكاء أقل .
- ✓ أن المجموعات الثلاثة ينتمون إلي مستويات اقتصادية ثقافية متدنية .(حمدي و مجدي 1989م).

ثانياً : **الدراسات العربية** :

1. **دراسة توفيق عبد المنعم توفيق (1992م)** : بعنوان الميل للاغتصاب و بعض العوامل النفسية و الاجتماعية المسئولة عن تشكيله . اهتم بدراسة الميل و للاغتصاب و بعض العوامل النفسية و الاجتماعية المسئولة عن تشكيله بهدف إلقاء الضوء علي أهم العوامل الشخصية عن الميل للاغتصاب و التعرف علي على العلاقة بين إدمان الخمور و المخدرات وبين الميل للاغتصاب و شملت العينة 40 مسجوناً من المرتكبين لجريمة الاغتصاب تم اختيارهم من سجون طن العينة 40 مسجوناً من المرتكبين لجريمة الاغتصاب تم اختيارهم من سجون طنطا و الإسكندرية بجانب 250 طالب لعينة غير مغتصبة اختيروا من كلية الآداب جامعة طنطا و العينة من المصريين الذكور فقط و استخدم اختبار الميل للاغتصاب واستخبار أنزنك للشخصية تعريب صلاح أو ناهية استمارة التعاطي إعداد عبد السلام الشيخ و مقياس العدوانية من مقياس أيزنك ولسون ترجمة عبد السلام الشيخ . وتوصلت الدراسة إلي النتائج التالية :

- ✓ توجد فروق دالة عند مستوي 01. بين بناء شخصية المغتصب و غير المغتصب على متغيرات العصابية و الاسباط و الذهانية و العدوانية لمعالج عينة المغتصبين أما متغير الكذب فالفروق كانت غير دالة .

✓ توجد فروق دالة عند مستوي 05. بين عينة المغتصبين حول الإدمان علي الخمور و المخدرات في دفع الفرد لارتكاب الجريمة لعينة المغتصبين بما يعني أنهم أكثر تعاطياً للعقاقير من غير المغتصبين .

✓ أظهرت الدراسة أن الأصدقاء ووسائل الإعلام يمثلان مصدراً قوياً سماع الأفراد من العينتين عن العقاقير المختلفة كما أن نسبة التعاطي للمخدرات من المغتصبين 65% و الكحوليات 62.5% وأشارت الدراسة إلي أن الإدمان علي الخمر و المخدرات له دوافع في دفع الفرد نحو السلوك المنحرف و أنه بداية انحراف الفرد نحو الجريمة كما أن وجود الفرد في جماعة أقران منحرفة و تعرضهم لوسائل إعلامية لها أي مواد للعنف و الجنس .

✓ توجد فروق دالة عند مستوي 01. بين المغتصبين و غير المغتصبين في متغيرات الميل للاغتصاب لصالح عينة المغتصبين مما يعني أن المغتصبين ترتفع لدهم العدوانية في الإشباع الجنسي و البحث عن المتعة الجنسية و الاتجاه السلبي نحو المرأة و الاندفاعية و الاعتقادات الخاطئة .(وفاق صالح 2006)

2. **دراسة فاروق عبد السلام 1989م :** بعنوان(العودة للجريمة من منظور نفسي اجتماعي) اهتمت بدراسة العودة للجريمة من منظور نفسي اجتماعي بهدف دراسة بعض السمات النفسية و العقلية للمجرم العائد ودور المتغيرات الاجتماعية في ظهور هذه السمات النفسية و تكونت العينة من 297 سجيناً من الذكور و المحكوم عليهم منهم 101 سجيناً صومالياً 99 إيرانيا و 97 سجيناً سعودياً و لهم تاريخ إجرامي سابق و طبق عليهم مقياس مكة للشخصية إعداد ميسرة الطاهر 1986م و اختبار المصفوفات المتتابعة إعداد رأفن 1938م Raven و تقنين فؤاد أبو حطب و آخرين

1979 م و هو مؤشر للقدرة العقلية لدي الفرد واستبيان الجريمة و يقيس المتغيرات الشخصية و الاجتماعية للمجرم و قد أظهر تحليل البيانات إحصائياً ما يلي :

- ✓ أظهرت دراسة المتغيرات الاجتماعية و الشخصية التي تميز العائدون أن نسبة 78.8% من أفراد العينة يقعون في فئة العمر من 20 إلي 40 عاماً و 49.1% والدهم علي قيد الحياة 31.6 % أميون الآباء 64.3 % حياتهم الاقتصادية متوسطة أو أقل و أحجام أسرهم تميل لأن تكون ميسرة و 63.3 % لم يتزوج أبداً و 61.6 % يسكنون في سكن مؤجر و 49.8 % يسكنون في سكن مستقل و 41.8 % من العمال 80.5% مقدار دخلهم هم المرتب و أن الحاجة المادية هي الدافع للجريمة و أفاد أن 37.7 % أن السجن هو أحد أسباب معاودتهم للجريمة كما ظهر 14.1 % أن سبب المعاودة للجريمة هو أصدقاء السوء بينما كان 12.1 % سبب البطالة و عدم وجود عمل .
- ✓ أتضح من المستويان الذكاء السائد لدي المجرمين العائدون أن معظمهم أفراد العينة ينتمون إلي مستويات الذكاء دون المتوسط و أن أثنين فقط هم من ذو الذكاء المرتفع و لهذا فإن أفراد العينة لمجرمي العود من ذوي الذكاء المنخفض (وفاق و صابر 2006م).

3. **دراسة عبد الله معاوية 1990م** : بعنوان الدافع إلي ارتكاب جريمة القتل في الوطن العربي : أعدت هذه الدارسة للتعرف علي الدافع إلي ارتكاب جريمة القتل في الوطن العربي و قد اعتمدت الدراسة علي التقارير الجنائية السنوية بجمهورية السودان و جمهورية اليمن و ذلك من خلال جداول جرائم القتل المسجلة لديهم وقد شملت الدراسة 267 ملفاً لجرائم القتل منها الأردن 85 و السودان 125 و اليمن 58 بينما شملت عينة الأفراد حسب نوع جرائم القتل العمر – الخطأ – الضرب المقضي إلي

الموت – الشروع إلي القتل غير مبين 268 فرداً منهم 85 بالأردن 125 بالسودان 58 باليمن من المساجين المحكوم عليهم وثبتت إدانتهم في جرائم القتل كما أجريت المقابلات مع 88 سجيناً لمعرفة المعلومات حول الجاني و مستواه الدراسة و علاقته بأسرته و مهنته و دخله المادي و معلومات حول سلوك الجاني قبل ارتكاب الجريمة و حول الجريمة و الصلة بالجاني وسبب الجريمة و حول هوية المحني عليه و مستواه الثقافي و الاجتماعي و الاقتصادي و حول الظروف التي حامت حول الجريمة و حول المحاكمة و المعاملة بالسجن و تعود الجاني لمستقبله بالسجن و أظهرت تحليل البيانات الأتي :

- ✓ تتأتي جريمة القتل في شكل مبادرة فيبعض القضايا مثل القتل من أجل السرقة و في شكل ردود فعل تجاه مخالفة في قضيتي الثأر و الدفاع عن الشرف .
- ✓ تتأثر شخصية الجناة كثيراً بآراء و إيماءات الآخرين.
- ✓ كما تعد الخلافات من أجل المال و الممتلكات هي السبب الرئيسي للجرائم التي تذهب ضحيتها المسنون و هي قليلة .
- ✓ و خلصت الدراسة إلي أن الدافع لارتكاب جريمة القتل في الوطن العربي يدور حول أربعة أصناف منها ما يرجع لسرعة اللجوء للعنف الجسدي و لأسباب قد تكون تافهة و منها ما يتعلق بممارسات اللاشرعية للجنس و الدفاع عن الشرف ومنها ما يتصل بالكيان المعنوي للفرد و كرامته و منها ما يتصل بالعامل الاقتصادي .
- ✓ وجدت علاقة قرابة بين الجاني و المجني عليه فيما تقرب من ...... الجرائم كما وجدت حالات قتل فيها الجاني والدة لا توجد حالة واحدة قتل فيها الجاني فيها ولدته .

4. **دراسة مصطفي أحمد تركي (1968م):** بعنوان سيكولوجية المجرم العائد أعدت دراسة بعنوان سيكولوجية المجرم العائد لدراسة علاقة العود إلي إجرام لتتعرف علي علاقة العود إلي الإجرام ببعض سمات الشخصية و هل يختلف المجرم العائد في هذه السمات عن المجرم غير العائد مقدار هذا الاختلاف. و شملت العينة التجريبية 50 مجرماً عائداً من ثلاثة سجون مختلفة ليمان طردة القاهرة القناطر و متوسط أعمارهم 37 سنة و جميعهم سجنوا مرة علي الأقل قبل الأخيرة و كذلك هم من المسلمين الذكور كما شملت الدراسة علي جرائم القتل و النشل و السرقة استبعدت جرائم الثأر و جرائم المخدرات . احتوت الدراسة علي بعض المقاييس النوعية المستخرجة من استمارات مختلفة و منها مقياس الميل العصابي و مقياس الانطواء و الانبساط واستخبار بدوتير ومقياس الانحراف السيكوباتي من استخبار منستوتا متعدد الأوجه للشخصية و مقياس السيطرة من استخبار قوانين الشخصية للراشدين لكاتن و مقياس العدوان للاختبار اليد (كاختبار إسقاطي) هذا بجانب الاستمارة الاجتماعية التي تشمل بيانات أولية لتاريخ الفولة و تاريخ الأسرة الخدمة العسكرية التاريخ المهني تاريخ الزواج الجرائم السابقة فترة الانقطاع عن الجريمة الملفات من خلال عدة أسئلة لكل بند من البنود السابقة توصلت الدراسة إلي نتائج منها :

- ✓ أن لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المجرمين العائدين و المجرمين غير العائدين في لانطواء و الانبساط و العصابية في حين وجد فروق دالة بينهما في الانحراف السيكوباتي .
- ✓ و تبين عدم وجود علاقة بين نمط الأسرة المتصدعة أو الحرمان من الأم و بين العود إلي الإجرام و السيكوباتية .

✓ يوجد فرق دال إحصائياً بين المجرمين العائدين و غير اعائدين في العدوانية لصالح العائدين (وفاق صابر 2006م).

5. **دراسة عزة صالح الألفي (1980م)** : بعنوان شخصية المجرم العائد في ضوء العوامل السيكولوجية و الاجتماعية . قامت بإجراء دراستها علي شخصية المجرم العائد في ضوء العوامل السيكولوجية و الاجتماعية بقصد الكشف عن العوامل المؤدية للعدوان و قد أجريت الدراسة علي عينة من المجرمين لمجموعتين تجربتين و آخري من الأسوياء كمجموعة ضابطة و قسمت العينة إلي 4 فئات بحيث كانت فئة (د) تضم 40 عائداً و فئة (ب) تضم 80 سجيناً و فئة (ج) تضم 40 تائباً (هـ) تضم 160 واستخدمت الباحثة اختبار تكملة الاسقاطي واختيار بفهم الموضوع و استمارة المقابلة من تصميم الباحثة و قد توصلت الباحثة إلي نتائج متعلقة بالتنشئة الصحبة و المخدرات حيث لم تظهر علاقة بين إهمال الوالدين و انفصالهما وبين العود إلي الجريمة باستثناء بعض الحالات الخاصة كما لا توجد علاقة بين الحرمان من أحد الوالدين أو كلهما و العود إلي الجريمة أثبتت الدراسة أن هنالك علاقة بين التنشئة الخاطئة اليمنية علي القسوة في الطفولة و العود إلي الجريمة و تعاطي المخدرات وجعلت الباحثة إلي أن شخصية المجرم العائد يتميز بالعدوان و السيطرة كما أن المجرم العائد يعاني من صراعات نفسية و الشعور بالإثم و التعبير الإنفعالي و تضطرب علاقتها مع الجنس الأخر و هو يعاني من الشعور بعداء المجتمع له كما يشعر بالضياع و التعرض للخطر من المجتمع و الإحساس بنبذ المجتمع له (وفاق صابر 2006م).

ثالثاً: الدراسات الأجنبية :

1. دراسة 1982 م **R.langevin,etal** حيث أعدت دراسة لتشخيص مرتكبي جريمة القتل تحت القياس التعرف علي بعض العوامل الهامة لمرتكبي جرائم القتل . و تضمنت العينة 109 قاتل و تم مقارنتهم مع 38 بريئاً ممن ليس لديهم سوابق عنف اغتصاب أو قتل أو سرقة واستعمال السلاح ، هذا بجانب 54 فرداً أستخدموا كضوابط عادية ممن ليس لديهم سوابق في ارتكاب الجريمة أو المرض العقلي أو الاغتصاب أو تعاطي المخدرات أستخدم معهم اختبار MMBI و تبين من تحليل النتائج الأتي :

- ✓ تبين أن مرتكبي جريمة القتل لا يختلفون عن المسيئين غير الضعيفين في الشخصية أو الشخصية عموماً.
- ✓ تبين أن الذكاء المنخفض و التخلف العقلي قد يلعب دوراً كبيراً في ارتكاب جريمة القتل و التقييم الضعيف و الخاطئ لمواقف الحياة وعدم القدرة لتتميز بين الحق و الباطل .
- ✓ تبين أن مرتكبي جريمة القتل يملكون ذكاءاً عادياً بالرغم من وجود اتجاه ضعيف نحو منخفض التشخيص العقلي أمراض المخ .
- ✓ أرتفعت درجات مقياس الهستريا بعض الشيء في مجموعة القتل عن المجموعات الضابطة الأخري .
- ✓ واشارت الدراسة إلي أن جريمة القتل تعتبر مشكلة اجتماعية هامة و لكنها لم تنل الاهتمام الكافي ، خاصة فيما يتعلق بالمقابلات الشخصية و الإحصاءات مما يتطلب دراسات في ذلك (وفاق صابر 2006م).

2. دراسة KALICHMAN, SETH, C., : **1991**م أجري دراسة عن الأمراض النفسية وخصائص الشخصية لدي مرتكبي جريمة الزنا بهدف فحص الخصائص النفسية و المرضية لمرتكبي تلك الجريمة من المسجونين وشملت العينة 144 فرداً قسموا إلي ثلاثة مجموعات علي أساس عمر الضحية وهم أطفال ما قبل البلوغ و مراهقين ما بعد البلوغ و سيدات بالغات و قد طبق عليهم مقياس منسوتا للشخصية متعدد الأوجه MMBI و تبين من نتائج الدراسة أنه :

- ✓ توجد فروق واضحة بين المجموعات الثلاثة و الخصائص منها القلق و الغضب وتقدير الذات مما يدل علي وجود فروق ثابتة بدرجة كبيرة بين عمر الضحية الاضطرابات النفسية لدي المجرم فقد كانت لدي من ارتكبوا الجريمة ضد الأطفال قبل البلوغ توضح أقصي درجات المرض النفسي.
- ✓ بينما تبين أن من تعرضوا من مراهقين أظهروا درجة ما بين الأطفال و البالغين في معظمهم المقاييس المستخدمة مما يوضح إمكانية التفسير للعدوان الجنسي قد افترضت هذه الدراسة ضرورة استخدام معايير العلاج المختلفة مع مجموعات المجرمين علي أساس الانفصال لكل علي حدي .(وفاق صابر 2006 م)

الفصل الثالث

منهج وإجراءات الدراسة

الفصل الثالث

منهج وإجراءات البحث

تمهيد :

يقوم الباحثان في هذا الفصل بعرض منهج و أدوات البحث و يتمثل ذلك في منهج البحث مع الإشارة إلي مجتمع البحث و عينة البحث و كيفية اختيارها ، بالإضافة أدوات البحث و خصائصها السايكومترية الصدق و الثبات و توضح كيفية إجراءات الدراسة الميدانية و أساليب المعالجة الإحصائية للبيانات و صولاً إلي نتائج البحث .

منهج البحث :

أستخدم الباحثان المنهج الوصفي ، و عرفة لويس كوهين في (1990م) بأنه المنهج الذي يهدف إلي الوصف ما هو كائن و تفسيره و يهدف إلي الأتي :

1. جمع معلومات مفصلة و حقيقية عن ظاهرة موجودة فعلاً في مجتمع معين .
2. تصنيف و تحليل معلومات و تقويم المعلومات بالظواهر المختلفة .
3. إيجاد علاقة المتداخلة بين الظواهر المختلفة .
4. إمكانية التنبؤ بما ستؤول إليه الظاهرة و بالتالي التنبؤ بالحلول المختلفة للمشكلات .

مجتمع البحث :

أوضح رجاء أبو علام (2001م) أن المجتمع يقصد به جميع الأفراد أو الأشياء أو العناصر التي لها خصائص واحدة يمكن ملاحظتها .

و يتمثل مجتمع المبحث في البحث في منطقة مايو .

عينة البحث :

يعرفها أبو علام العينة هي مجموعة جزئية من المجتمع له خصائص مشتركة أن اختيار العينة من مجتمع البحث يعتبر من أهم مراحل البحث (الصادق ، 2006م).

فلذا لأبد أن يكون ممثلة للمجتمع حتي يكون الباحث من تحقيق أهدافه ، تكونت عينة البحث من هو مواطني حي اليرموك بمنطقة اليرموك بمنطقة مايو و بلغ حجمها 60 فرداً منها 37 من الذكور و 23 من الإناث .

جدول رقم (1) يوضح توصيف العينة حسب النوع

النوع	التكرار	النسبة المئوية
ذكور	37	%61.7
إناث	23	%38.8
المجموع	60	%100

جدول رقم (2) يوضح العينة حسب نوع الجريمة

نوع الجريمة	التكرار	النسبة المئوية
أموال	14	%23.3
أشخاص	12	%20.3
جنسية	18	%30.0
أخري	16	%26.7
المجموع	60	%100

جدول رقم (3) يوضح توصيف العينة على حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
ابتدائي	10	%16.7
أساس	16	%26.7
ثانوي	28	%46.7
جامعي	6	10.0
المجموع	60	%100

أدوات البحث :

قام الباحثان باستخدام مقياس دوافع السلوك الإجرامي الذي يتكون من 54 عبارة موزعة علي خمسة أبعاد و هي :

1. الدوافع الاقتصادية و تتكون من 10 عبارات .
2. الدوافع النفسية و تتكون من 11 عبارة .
3. الدوافع الاجتماعية و تتكون من 12 عبارة .
4. الدوافع السياسية و تتكون 12 عبارة .
5. الدوافع الدينية و تتكون من 9 عبارات .

حيث تم تصميم المقياس في شكل أسئلة إلي ثلاثة خيارات للإجابة هي(نعم – لا – لا أدري) بدلاً من (تنطبق علي تماماً ، تنطبق علي إلي حد ما ، لا ينطبق علي)

حيث تعطي الإجابة نعم ثلاثة درجات ، و الإجابة لا أدري درجتان ، الإجابة لا درجة واحد ، وهذا في حالة الإجابات إلي العبارات الإيجابية و العكس في حالة العبارات السلبية .

حيث اختار الباحثان هذا المقياس لأنه يقيس دوافع السلوك الإجرامي بصورة مباشرة ، ما أنه له درجة عالية من الصدق و الثبات كما يمكن تطبيقه و تصحيحه بسهولة .

الصدق الظاهري لقياس دوافع السلوك الإجرامي :

قام الباحثان بعرض المقياس علي د. أسماء سراج الدين أستاذة مساعدة بقسم علم النفس جامعة الخرطوم و كان الغرض منه حذف أو تعديل أو إضافة أي عبارة ، و ذلك لمعرفة مدي مناسبة هذه العبارات بموضوع البحث .

حيث أوصت بحذف بعض العبارات الخاصة بالبيانات الأولية و تمثل ذلك في (عدد مرات دخول السجن) و (مدة العقوبة) بالإضافة إلي حذف الدوافع السياسية ، و حذف العبارات 9.10) من الدوافع الاقتصادية ، وكذلك حذف العبارات (11. 12) من الدوافع النفسية و بالتالي أصبح المقياس يتكون من 38 عبارة .

إجراءات البحث :

قام الباحثان بالتأكد من صلاحية مقياس دوافع السلوك الإجرامي حيث تم تطبيق المقياس علي أفراد العينة من مواطني حي اليرموك بمنطقة مايو و حجمها 60 استمارة ، و قبل بدء أفراد العينة الإجابة علي السرية التامة للمعلومات .

صعوبات البحث :

و تمثلت صعوبات البحث في الأتي :

1. صعوبة الدخول في الأحياء في منطقة مايو و خاصة التي تكثر فيها الجرائم .
2. ضعف الإقبال علي الاستجابة لملئ الاستبانة و امتناع البعض عن ملئ الاستبيانات.

3. ندرة الدراسات السابقة في هذا الموضوع و خاصة في المناطق العشوائية .

الأساليب الإحصائية :

تم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية :

1. أختبار "ت" للمجموعة واحدة .
2. اختبار "ت" لعينتين .
3. معامل الارتباط اسبيرمان .
4. تحليل التباين الأحادي .

الفصل الرابع

عرض ومناقشة النتائج

الفصل الرابع

عرض و مناقشة النتائج

تمهيد :

يتم في هذا الفصل عرض النتائج التي تم التوصل إليها من قبل الباحثان وذلك علي طريق فروض النتائج المتعلقة بالبحث و من ثم التعليق عليها ، ثم عرض نتائج البحث .

عرض ومناقشة الفرض الأول والذي ينص علي أن :

يتسم السلوك الإجرامي لدي عينة من المواطنين بمنطقة بالارتفاع مايو ، لمعرفة نتيجة هذا الفرض قام الباحثان باستخدام اختبار "ت" للمجموعة الواحدة فأظهرت النتيجة الجدول التالي :

جدول رقم (4) يوضح اختبار "ت" للمجموعة الواحدة لمعرفة ما إذا كان السلوك الإجرامي بمنطقة ما تتسم بالارتفاع .

حجم العينة	الوسط الحسابي	الوسط الحكمي	الانحراف المعياري	قيمة "ت" المحسوبة	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	الاستنتاج
60	78.433	76	14.5373	1.297	59	200.	يتسم السلوك الإجرامي في منطقة ما بالمتوسط عند مستوي الدلالة 0.05

من الجدول أعلاه نلاحظ أن الوسط الحسابي : (78.433) و قيمة (ت) تساوي (1.298) و القيمة الاحتمالية تساوي (.200) مما يدل علي أن السلوك الإجرامي في منطقة مايو يتسم بالوسط و عند مستوي الدلالة 0.05 .

حيث أكدت نتيجة هذا الفرض أن السلوك الإجرامي يتسم بالتوسط حيث تعتبر الاضطرابات الانفعالية و الإحباطات و العدوان و الصراعات النفسية (العصاب) ناتج ذلك عن صراع انفعالي في البيئة الاجتماعية .

وهذه النتيجة أكدت صحة الفرض الأول . و هذه النتيجة ارتفقت مع دراسة وفاق صابر ،2006م . حيث تعتبر الدوافع الاقتصادية من أهم دوافع السلوك الإجرامي و ذلك الدوافع الاجتماعية و التي تتمثل في جرائم (الدفاع عن النفس ، و جرائم الشرف و غيرها).

و بالنظر إلي منطقة مايو و التي تعتبر من أكثر المناطق في ولاية الخرطوم التي تنتشر فيها الجرائم بكافة أنواعها و أشكالها و خاصة قبل انفصال جنوب السودان التي كانت تكثر فيها نسبة كبيرة أكثر مما هي عليه الآن .

كما أن للشرطة دور كبير جداً في تقليل الجرائم بمنطقة مايو و كذلك تخطيط منطقة مايو مما أدي ذلك إلي التقليل في الجرائم في هذه المنطقة.

عرض ومناقشة الفرض الثاني والذي ينص علي أن :

لا توجد فروق دالة إحصائية في السلوك الإجرامي لدي عينة من المواطنين بمنطقة مايو تعزي للنوع . و لمعرفة نتيجة هذا الفرض قام الباحثان بإستخدام اختبار "ت" لعينتين مستقلتين فأظهرت النتيجة الجدول التالي :

جدول رقم (5) يوضح اختبار "ت" لعينتين مستقلتين لمعرفة ما إذا كانت هناك فروق في السلوك الإجرامي بمنطقة مايو يعزى إلى النوع

مجموعة المقارنة	حجم العينة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة "ت" المحسوبة	القيمة الاحتمالية	الاستنتاج
الذكور	37	79.4324	15.559	58	0.672	0.504	لا توجد فروق دالة إحصائياً تعزي لمتغير النوع عند مستوي الدلالة 0.05
الإناث	23	76.8261	12.893				

من الجدول أعلاه نلاحظ أن الوسط الحسابي للذكور (79.4324) للإناث (76.8261) و قيمة "ت" تساوي (0.672) مما يدل علي أنه لا توجد فروق دالة إحصائية تعزي لمتغير النوع بمنطقة مايو وعند مستوي الدلالة 0.05 .

و ذلك من خلال قدرات و ميول و اتجاهات و سمات الشخصية و قد تبين وجود فروق بين الجنسين في السلوك الإجرامي و نوع الجريمة المرتكبة بين الجنسين .

و قد أكدت نتيجة هذا الفرض إلي عدم وجود فروق بين الجنسين في السلوك الإجرامي في منطقة مايو و هذه النتيجة تتفق مع دراسة وفاق صابر ،2006 م من حيث وجود علاقة

ارتباطية دالة إحصائياً بين دوافع السلوك الإجرامي تعزي لمتغير النوع لدي نزلاء السجون في متغير النوع .

لا توجد فروق ترجع إلي النوع لأن نفس الظروف التي يتعرض لها الذكور أيضاً تتعرض لها الإناث و بالتالي يكون دافع السلوك الإجرامي بنفس القدر بين الجنسين ، و لكن نجد أن بعض الفتيات أقل تعرضاً للظروف المؤدية إلي السلوك الإجرامي بحكم تربيتهن التي تكون أكثر ضبطاً عكس الفتيان الذين يفضلون الشوارع أكثر من المنازل مما يجعلهم قابلون إلي التعرض لهذا السلوك دون التفكير (صائباً أو خاطئاً) فإن قيامهن بأي سلوك سيؤثر علي سلوكهن و الذي يتمثل في الآداب في المجتمع و هو ما يؤثر علي أسرهن من الناحية الاجتماعية .

الباحثان :

تعتبر قلة الرقابة علي الأساس و عدم الاهتمام بالذكور من أهم الأسباب التي تؤدي إلي السلوك الإجرامي و كذلك تعتبر نوع الجرائم التي لا يقف وراءها نوع معين من الجنسين في نوع الجريمة .

و تعتبر الظروف الاقتصادية الصعبة من أكثر الأسباب التي تؤدي إلي ذلك بالإضافة إلي العوامل النفسية و التي تتمثل في الأحباط و المرض النفسي و القلق الشديد و عدم ملائمة المكان للحياة ، و البطالة من أحد الأسباب التي تؤدي إلي ارتكاب الجرائم في منطقة مايو .

عرض و مناقشة الفرض الثالث الذي ينص بأن :

هنالك علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائياً بين السلوك الإجرامي لدي عينة من المواطنين من منطقة مايو و المستوي التعليمي .

و لمعرفة نتيجة هذا الفرض قام الباحثان باستخدام معامل الارتباط أسبيرمان لمعرفة العلاقة بين السلوك الإجرامي و المستوي التعليمي .

جدول رقم (6) يوضح معامل الارتباط أسبيرمان لمعرفة العلاقة بين السلوك الإجرامي و المستوي التعليمي منطقة مايو.

حجم العينة	قيمة الإرتباط		الإستنتاج
60	0.182	0.165	لا توجد علاقة ارتباطية بين السلوك الإجرامي و المستوي التعليمي عند مستوي الدلالة 0.05 بمنطقة مايو .

من الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة الارتباط (0.182) و القيمة الاحتمالية (0.165) مما يدل عل أنه لا توجد علاقة إرتباطية دالة إحصائياً بين المتغيرين و عند مستوي الدلالة 0.05 .

كما هو معلوم أن كلما كان المستوي التعليمي مرتفعاً أدي ذلك إلي تقليل السلوك الإجرامي عند الأفراد بما يمثله من تطهير تهذيب للنفس البشرية ، وقال تعالي :

(......هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ.....) سورة الزمر الآية 9 و هذا ما نشأته أن تقلل من السلوك الإجرامي لدي الفرد .

حيث أكدت نتيجة هذه الفرض إلي عدم صحة هذا الفرض و ذلك نتيجة للأسباب سالفة الذكر و تتمثل في الاضطرابات الانفعالية و الاحباطات و العدوان و الصراعات النفسية (العصاب) و أن ذلك ناتج عن صراع انفعالي في البيئة الاجتماعية و كذلك الظروف الاقتصادية المتدنية و كذلك الذكاء المنخفض و التخلف العقلي قد تلعب دوراً كبيراً في السلوك الإجرامي و التقييم و العنف الخاطئ لمواقف الحياة و عدم القدرة علي التمييز بين الحق و الباطل .

و هذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إلية دراسة حمدي مكاوي و مجدي حسن عام 1989م و التي توصلت إلي أن المجموعات التي ينتمون إليها إلي مستويات اقتصادية و ثقافية اجتماعية متدنية .

و كذلك اتفقت مع دراسة فاروق عب السلام 1989م و توصلت إلي أن معظم أفراد العينة ينتمون إلي مستويات الذكاء دون المتوسط .

عرض ومناقشة الفرض الرابع الذي ينص علي أن :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في دوافع السلوك الإجرامي لدي عينة من المواطنين بمنطقة مايو تعزي لنوع الجريمة .

و لمعرفة نتيجة هذا الفرض قام الباحثان باستخدام تحليل التباين الأحادي لمعرفة الفروق في السلوك الإجرامي بمنطقة مايو حسب نوع الجريمة .

جدول رقم (7) تحليل التباين الأحادي لمرتكبي الجريمة في السلوك الإجرامي بمنطقة مايو حسب نوع الجريمة.

مصدر التباين	مجموع المربعات	متوسط مجموع المربعات	درجات الحرية	قيمة ف	القيمة الاحتمالية	الاستنتاج
بين المجموعات	139.054	465.685	3	2.355	0.08	لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزي إلاي متغير نوع الجريمة عند مستوي الدلالة 0.05 بمنطقة مايو
داخل المجموعات	1107.680	197.709	56			
المجموع	12468.733	59				

من الجدول أعلاه نلاحظ أن فيه قيمة (ف) تساوي (2.355) و القيمة الاحتمالية تساوي (0.08) مما يدل علي أنه لا توجد فروق في نوع الجريمة عند مستوي الدلالة 0.05 بمنطقة مايو .

و قد أكدت نتيجة هذا الفرض علي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزي إلي نوع الجريمة في منطقة مايو و هذه النتيجة أكدت صحة هذا الفرض .

حيث توجد جميع أنواع الجرائم هذه المنطقة و تتمثل في الأتي :

1. الجنايات و هي الجرائم الخطيرة و الكبرى و تتمثل في القتل .
2. الجنح و هي أقل جسامة و من أمثلتها السرقة .
3. المخالفات و تتمثل ذلك في الجرائم الصغيرة و ذلك من خلال وضع المخلفات في الطرق و غيرها من الجرائم الأقل جسامة .

حيث تأتي معظم هذه الجرائم في شكل مبادرة في بعض القضايا مثلاً القتل من أجل السرقة أو في شكل رد فعل تجاه مخالفة سابقة في قضية الثأر و الدفاع عن النفس و الشرف ، تعتبر الخلافات من أجل المال و الممتلكات من أهم الأسباب التي تؤدي إلي السلوك الإجرامي و التي قد تكون في شكل ضرب أو تقسم و أحياناً تؤدي إلي القتل ، كما أن من أهم الأسباب تتأثر شخصية الجناة كثيراً بآراء و إيماءات الآخرين ، أن جرائم القتل مثلاً تدور مجموعة من الأصناف و تتمثل السرعة في اللجوء إلي العنف الجدي ، و قد تكون الأسباب تافهة و منها ما يتعلق بالممارسات اللاشرعية ، للجنس و الدفاع عن الشرف و منها مايتعلق بالكيان المعنوي للفرد و كرامته ، و منها ما يتصل بالعامل الاقتصادي من مال و ممتلكات و غيرها ، يري الباحثان أن أسباب ارتكاب هذه الجرائم هي أصدقاء السوء و التي لها دور كبير كالجرائم الجنسية و شرب الخمر ، وكذلك الظروف الاقتصادية المتدنية في منطقة مايو و كذلك تعتبر البيئة المتدهورة و يتمثل ذلك في تلوث البيئة و ضعف الرقابة الأمنية و عدم التخطيط من الأسباب التي تؤدي إلي ارتكاب جميع أنواع الجرائم في منطقة مايو .

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

النتائج و التوصيات

تمهيد :

سوف يتناول الباحثان في هذا الفصل النتائج التي توصل إليها من خلال تحليل بيانات مقياس دوافع السلوك الإجرامي لدي عينة من قاطني السكن العشوائي بمنطقة مايو عن طريق الأساليب الإحصائية المشار إليها في الفصل الثالث ، وكذلك يوصي الباحثان ببعض التوصيات التي يأملان أن تكون نقطة حلاً لمشاكل السلوك الإجرامي بمنطقة مايو كنموذج و جميع المناطق العشوائية الأخرى ، وكذلك يقدم بعض مقترحات لدراسات مستقبلية.

النتائج :

و من خلال نتائج البحث تم التوصل إلي النتائج الآتية :

1. يتسم السلوك الإجرامي بالمتوسط عند مستوي الدلالة 0.05 .
2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزي لمتغير النوع .
3. لا توجد علاقة ارتباطية بين السلوك الإجرامي و المستوي التعليمي عند مستوي الدلالة 0.05 .
4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزي إلي نوع الجريمة عند مستوي الدلالة .

التوصيات :

يوصي الباحثان بالآتي:

1. الاهتمام بإنسان المناطق العشوائية من خلال قيام برامج الإرشاد النفسي .
2. دور البرامج الإصلاحية بالاهتمام بالأطفال فاقدي السند في المناطق العشوائية .
3. الاهتمام بالمناطق العشوائية بكافة الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و الأمنية .
4. توفر الخدمات الأساسية في المناطق العشوائية .
5. إعادة تأهيل السجناء و خصوصاً الجناح
6. توفير فرص العمل لملئ أوقات الفراغ و خاصة عند الشباب .
7. الاهتمام ببرامج التعليمية في المدارس من توفير الأخصائيين النفسيين .
8. إتخاذ كافة التدابير اللازمة في إطار الأسرة والمدرسة و المؤسسات الإجتماعية المختلفة.
9. تزويد الفرد بعدد متنوع من الخبرات وأوجه النشاط البناء حتي يستطيع أن يحقق النجاح و يتجنب الفشل .
10. فهم طاقات الفرد للنمو الإنفعالي البادي و السلوك الإنفعالي العادي وتقبل بعض هفوات السلوك دون عقاب.

المقترحات : **الدراسات المستقبلية** :

يقترح الباحثان الدراسات التالية :

1. دوافع السلوك الإجرامي لدي مرتكبي جرائم الاغتصاب
2. دوافع السلوك الإجرامي لدي مرتكبي جرائم القتل .

المصادر و المراجع :

المصــــــادر :

✓ القرآن الكريم

المراجــع :

1. **إبراهيم ششقوش** . سيكولوجية المراهقة ، كلية الآداب جامعة عين شمس . ط3. 1989م .مكتبة الأنجلو المصرية : القاهرة .
2. **حسين علي الغول** . علم النفس الجنائي الإطار و المنهجية ، ماجستير صحة نفسية .ط1. 2003. دار الفكر العربي للطباعة و النشر : القاهرة .
3. **أحمد إبراهيم حمو** . 1990م ، مدخل لعلم الإجرام ، جامعة النيلين – كلية القانون . ط1 : الخرطوم.
4. **محمد عباس إبراهيم** . دارسة المدن في علم الاجتماع الحضري ، 2005م .
5. **محمد حسن غانم (2004م)**. مدخل إلي علم النفس الجنائي ، ط1. المكتبة المصرية للطباعة و النشر و التوزيع : القاهرة .
6. **سيد عبد الرحمن مرسي** . الإيمان و الصحة النفسية ، ط1994.1م . دار التوثيق النموزجية للطباعة .
7. **عبد الفتاح حافظ** . الصحة النفسية في الطفولة المبكرة ، قسم الصحة النفسية كلية التربية ،جامعة عين شمس . ط1. 2005م . عالم الكتب .
8. **عباس محمد** مكي . الخبير النفسي جنائي و تنامي الجرائم الأخلاقية المعاصرة . ط1. 2007م .

9. **عبد الرحمن العيسوي** 1978م. علم النفس الجنائي ، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية: دار المعارف الجامعية .

10. **عيسي علي إبراهيم 2010م** . جغرافية المدن دراسة منهجية تطبيقية . أستاذ الجغرافيا البشرية .2009م:دار المعارف الجامعية . القاهرة .

11. **وفاق صابر** .2006م . رسالة دكتوراة . غير منشورة .

الملاحق

ملحق رقم "1"

مقياس السلوك الإجرامي بصورته المبدنية

قمت بارتكاب جريمة بدافع	تنطبق علي تماما	تنطبق علي إلي حد ما	لا تنطبق علي
الدوافع الاقتصادية			
1. حوجتي للمال			
2. رغبتي في وضع اقتصادي أفضل			
3. الوفاء بالمتطلبات الحياتية			
4. رغبتي أن أصبح مثل الأغنياء			
5. السعي لتأمين مستقبل أسرتي			
6. البحث عن مصروفات الدواء			
7. التطلع نحو حياة أفضل			
8. توفير فرص عمل أفضل			
الدوافع النفسية			
9. أسباب نفسية خارجة عن إرادتي			
10. الصراع النفسي الداخلي			
11. احساس بأن الآخرين يدبرون لي شيء في الخفاء			
12. حسد الآخرين			
13. الانتقام من الآخرين			
14. رغبة قوية لم أستطع مقاومتها			
15. السعي إلي تحقيق السعادة			
16. إحساسي بضرورة أخذ الحق بالقوة			
17. عدم عقوبتي على تصرفاتي السابقة			
18. الشعور بأن الحياة عبء ثقيل علي			
الدوافع الاجتماعية			
19. الحصول علي مكانة اجتماعية أفضل			
20. وجود فوراق اجتماعية في مجتمعي			
21. وضعي الأسري متدني			
22. ردا لشرفي			
23. شعوري بتمييز الأخرين عني			
24. إحساسي بالظلم الاجتماعي			
25. تقليد أفراد أسرتي			
26. ميلي لتقليد أصدقائي في أفعالهم			
27. قلة اهتمام أسرتي بما أفعل			
28. خروجي عن النظم الاجتماعية			
29. عدم توفر القدوة السوية في أسرتي			

			30. انفصال والدي
			الدوافع السياسية :
			31. سعي للحصول علي حقوقي السياسية
			32. شعوري بظلم السلطة للآخرين
			33. تحيز الدولة لفئة من الشعب دون الآخرين
			34. انتقاماً من السلطة
			35. رفض السلطة للرأي المخالف
			36. الحصول علي حقوقي المهنية
			37. الحصول علي حقوقي النقابية
			38. مصادرة الدولة للحريات السياسية
			39. تسلط الأجهزة الأمنية
			40. مصادرة الدولة حرية الإنتماء السياسي
			41. صعوبة التكيف مع الوضع السياسي الراهن
			42. سداد ضريبة النضال السياسي
			الدوافع الدينية
			43. التزامي الديني هو الذي دفعي لارتكاب هذا الفعل
			44. طاعة الله هي التي دفعتني لارتكاب هذه المخالفة
			45. السعي لخلق مجتمع إسلامي صالح أوقفيني في السجن
			46. عدم التزام المجتمع بالتعاليم الدينية دفعني للتورط في هذه القضية
			47. عدم التزامي بالتعاليم الدينية هي سبب تورطي في هذه القضية
			48. رغم محاكمتي سعيت بفعلي أن أجد الثواب عند الله
			49. حاولت بفعلي أزالت المنكر
			50. ما قمت به من أجل تحقيق الحاكمية لله
			51. ما قمت به جهاداً في سبيل الله

ملحق رقم (2)

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة الخرطوم

كلية الآداب – قسم علم النفس

أخي – أختي : فيما مجموعة من الأسئلة تدور حول بعض المواقف التي تمر بك ، أقرأ السؤال جيداً ثم ضع علامة (صح) في العبارة التي تناسبك ، نلتمس الإجابة عليها بكل صدق ، المر الذي يعني مساهمتك في نجاح هذا البحث و تحقيق ألأهدافه ، لا تكتب أسمك على الاستمارة ، ليس هنالك إجابة صحيحة و أخري خاطئة ، فالإجابة الصحيحة طالما تعبر بصدق عن وضعك ، أجب على كل الأسئلة و تأكد إجابتك محل تقدير منا لأغراض البحث العلمي فقط .

(أ) **النوع :** ذكر ( ) أنثي ( )

(ب) **الحالة الاجتماعية :**

1. متزوج ( ) 2. مطلق ( ) 3. عازب ( ) 4. أرمل ( )

(ت) **المستوي التعليمي :**

1. أمي ( ) 2. ابتدائي ( ) 3. ثانوي ( ) 4. جامعي ( ) 5. فوف الجامعي ( )

مقياس دوافع السلوك الإجرامي بصورته النهائية

قمت بارتكاب جريمة بدافع	نعم	لا	لا أدري
الدوافع الاقتصادية			
52. حوجتي للمال			
53. رغبتي في وضع اقتصادي أفضل			
54. الوفاء بالمتطلبات الحياتية			
55. رغبتي أن أصبح مثل الأغنياء			
56. السعي لتأمين مستقبل أسرتي			
57. البحث عن مصروفات الدواء			
58. التطلع نحو حياة أفضل			

59. توفير فرص عمل أفضل			
الدوافع النفسية			
60. إحساس بأن الآخرين يديرون لي شيء في الخفاء			
61. حسد الآخرين			
62. الانتقام لنفسي من المجتمع			
63. انتابتني رغبة قوية لم أستطع مقاومتها			
64. السعي إلي تحقيق السعادة المنشودة .			
65. إحساسي بضرورة أخذ الحق بالقوة			
66. عدم عقوبتي على تصرفاتي السابقة			
67. الشعور بأن الحياة عبء ثقيل علي			
68. الإنتصار لمبادئ الحق			
الدوافع الاجتماعية			
69. الحصول علي مكانة اجتماعية أفضل			
70. وجود فوراق اجتماعية في مجتمعي			
71. وضعي الأسري متدني			
72. رداً لشرفي			
73. شعوري بتمييزي			
74. إحساسي بالظلم الاجتماعي			
75. تقليد أفراد أسرتي			
76. صحبتي لقرناء السوء			
77. إفتقاري التربية الأسرية السليمة			
78. عدم إمتثالي للنظم الاجتماعية			
79. عدم توفر القدوة السوية في أسرتي			
80. انفصال والدي			
الدوافع الدينية			
81. التزامي الديني هو الذي دفعي لارتكاب هذا الفعل			
82. طاعة الله هي التي دفعتني لارتكاب هذه المخالفة			
83. السعي لخلق مجتمع إسلامي صالح أوقفيني في السجن			
84. عدم التزام المجتمع بالتعاليم الدينية دفعني للتورط في هذه القضية			
85. عدم التزامي بالتعاليم الدينية هي سبب تورطي في هذه القضية			
86. رغم محاكمتي سعيت بفعلي أن أجد الثواب عند الله			
87. حاولت بفعلي أزالت المنكر			
88. ما قمت به من أجل تحقيق الحاكمية لله			
89. ما قمت به جهاداً في سبيل الله			